

أَثَرُ تَصَرُّفَاتِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ

فِي اخْتِلَافِ الرُّوَايَةِ عَنْهُ

---

إعداد:

د. غايث بن أحمد تاييس

الأستاذ المساعد في كلية الآداب في جامعة الملك عبد العزيز

---



## المقدمة

إن الحمد لله، نستعينه ونستغفره ونعوذ به من شرور أنفسنا، من يهله الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾<sup>(١)</sup> ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾<sup>(٣)</sup> يُضْلِحْ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قُلْنَا قَارِئُ فَتَوَّاهُ عَظِيمًا﴾<sup>(٤)</sup>

أما بعد، فإن الله لما تكفل بحفظ دينه قيض له في هذه الأمة من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين، فكان الصحابة رضي الله عنهم أول من تصدى لنشر العلم والفقه بعد النبي ﷺ، ثم قام من بعدهم بذلك التابعون ومن تبعهم بإحسان، وكان من بينهم الأئمة الكبار المقتدى

(١) سورة النساء: الآية (١).

(٢) سورة آل عمران: الآية (١٠٢).

(٣) سورة الأحزاب: الآيتان (٧٠-٧١).

(٤) خطبة الحاجة رواها أبو داود (٢١١٨) في كتاب: الشكاح (١٢)، باب: في خطبة الشكاح

(٣١-٣٢). واللفظ له. والبرقي (١١٥) في كتاب: الشكاح (٨)، باب: ما جاء في

خطبة الشكاح (١٧). والنسائي (٢٢٧٧) في كتاب: الشكاح (٢٦)، باب: ما يستحب

من الكلام عند الشكاح (٢٩). وابن ماجة (١٨٩٢) في كتاب: الشكاح (٩)، باب: خطبة

الشكاح (١٩). كلهم من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: (علينا رسول الله ﷺ خطبة

الحاجة...)، فذكرها. قال الثوري: حديث حسن.

بملأهم في جميع الأمصار، ومن أجل هؤلاء طرقة وأحسنهم مسلماً إمام أهل السنة قاطبة الإمام المجل أحمد بن حنبل رحمته، حيث فاق شيوخه وأقرانه، وصار العلم الأخص المقصود من كل النجاع الإسلامية، فكانت المسائل تترد إلى الإمام أحمد من شرف الأرض وغيرها.

وقد حفظ الله تعالى أئواله بالفاظها ولم يضيعها، يقول ابن الجوزي: "نظر الله تعالى إلى حسن قصده فنقلت ألفاظه وحفظت. فقل أن تقع مسألة إلا وله فيها نص من الفروع والأصول، وربما عدت في تلك المسألة نصوص الفقهاء الذين صنفوا وجمعوا"<sup>(١)</sup>. وقال ابن القيم في قدر هذه المسائل: "كتب من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سفر، ومن الله سبحانه علينا بأكثرها، فلم يفتنا منها إلا القليل، وجمع الخلال نصوصه في: "الجامع الكبير" فبلغ نحو عشرين سلفاً أو أكثر"<sup>(٢)</sup>، ورويت فتاويه ومسائله وحدث بها قرناً بعد قرن فصارت إماماً وقادة لأهل السنة على اختلاف طبقاتهم..."<sup>(٣)</sup>.

ومع تأمل هذا الكم الوافر مما نقل من مسائل أحمد وفتاواه، يلحظ الباحث اختلاف الرواية عن الإمام أحمد في كثير من المسائل.

وقد وجد اختلاف أقوال المجتهد بشكل عام في كل المذاهب، وروى عن كل الأئمة بقدر ليس بالقليل، ولذا بحث العلماء عند الكلام عن الاجتهاد في كتب الأصول في مسألة أقوال المجتهدين المتعارضة، وقرروا أنه لا يجوز للمجتهد أن يقول في الحادثة قولين متضادين، وأن ما نقل عن الأئمة من ذلك لمحمول

(١) مناقب الإمام أحمد (ص ١٩١).

(٢) ذكر ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص ٥١٢) كتاب الجامع، فقال: "...كتاب الجامع نحو من مائتي جزء"، ووفق ابن سدران بين القولين فقال: "لا معارضة بين قوليهما لأن المتقدمين كانوا يطلقون على الكرام وعلى ما يقرب من الكراميين جرياً، وأما السلف فهو ما جمع أجزاء فيه"، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص ١٢٤).

(٣) إعلام الموقعين (٢/١٠٨).

على اختلاف حالين أو محليين<sup>(١)</sup>. ومع ذلك فقد نقل الشافعية أنه قد أشكل تقرير مذهب الإمام الشافعي في سبعة عشرة مسألة أطلق فيها القولين<sup>(٢)</sup>. وكذا أشكل تقرير مذهب الإمام مالك في مسائل، قال ابن عبد البر في بعضها: "والمسائل في هذا الباب عن مالك وأصحابه كثيرة الاضطراب"<sup>(٣)</sup>.

إلا أنه لم ينقل عن أحد من الأئمة من تعارض الأقوال قدر ما نقل عن الإمام أحمد، ذلك أنه قل أن تجد مسألة فيها اختلاف إلا وعن الإمام فيها روايتان فأكثر، قد يُجهد المدارس البحث عن توفيق مقبول بينها، فينجح في مساهم حيناً ويفشل في أحيان كثيرة، وقد يقف الباحث في بعض المسائل على روايات للإمام ترووا على العشر ولا يجد لهذا الاختلاف تفسيراً. ولذا قال الشيخ علي الحقيف رحمه الله: "نما ينبغي أن نشر إليه ما روي في مذهب أحمد من كثرة الروايات المختلفة المنسوبة إليه في كثير من المسائل إلى درجة لا تلاحظ في غيره من المذاهب. فقد يروى عنه في المسألة الواحدة روايات متعارضة؛ يذهب بعضها إلى النفي المطلق، وبعضها إلى الإثبات المطلق، وبعضها إلى الإثبات المقيّد، مما لا يتأتى معه إمكان الجمع بينها، ويظهر معه استبعاد نسبة هذه الروايات المختلفة في مسألة واحدة إلى شخص واحد"<sup>(٤)</sup>.

ولم يفرّد الجنايلة - في ما أعلم - سبب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد

(١) انظر: تهذيب الأثرية (ص ١٠٠)، العدة في الأصول (١٦١٠/٥)، التمهيد في أصول الفقه (٣٥٧/٤)، (٣٧٠)، شرح مختصر الروضة (٦٤٦/٣)، المسودة (ص ٤٧٠)، أصول الفقه لأبي منيع (١٥٠٠/٤)، صفة الفتوى (ص ٨٥)، الإنصاف (٣٦٨/٣٠)، التحصين شرح التحرير (٣٩٥٩/٨).

(٢) انظر: المحصول (٥٢٢/٥)، شرح الأصفهاني على شهناج (١٥٠٤/٢)، غاية السؤل (٤٤١/٤).

(٣) الاستذكار (٣٦/١٦).

(٤) أسباب اختلاف الفقهاء (ص ٢٧٠).

بالبحث والتدقيق، بخلاف شأنهم في كل ما يتصل بالإمام رحمه الله ومذهب، ولم يسيطروا القول فيها في مصنفاتهم الأصولية عند ورود مناسبتها في بحث تعدد أقوال المجتهدين، إلا أنهم انحوا في مواطن متناثرة إلى أسباب هذا الاختلاف.

وكذا لم يخص المعاصرون - في ما أعلم - هذه القضية بدراسة جادة فاحصة متأنية، اللهم إلا ما كان من الشيخ أبي زهرة رحمه الله في كتابه: "ابن حنبل"، و"تاريخ المذاهب الإسلامية"، حين تعرض لها كإحدى خمس شبه تنازع حول فقه الإمام أحمد، وأجاب عنها إجابة مجملّة تليق بمقصده من كتابه<sup>(١)</sup>.

فكان ذلك مما قوى العزم عندي على بحث أسباب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله، لسد هذه الثغرة بدراسة متخصصة تجمع هذه الأسباب من كتب أصول الفقه الحنبلي - وقد طبع أشهرها بحمد الله - وكتب القروع، بل ومن كتب الطبقات والترجم لجمع ما تناثر من كلام الأصحاب عن سبب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد.

وقد استقرت أسباب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد لوجدتها على ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: أسباب ترجع إلى منهج الإمام أحمد رحمه الله في الاجتهاد والفتيا
  - القسم الثاني: أسباب ترجع إلى أصحاب الإمام أحمد رحمه الله
  - القسم الثالث: أسباب ترجع إلى الروايات المعلوطة عن الإمام أحمد رحمه الله
- وقد يسر الله بفضله في الكتابة في القسمين الأول والثالث، وأرجو أن يتيسر لي نشرها في القريب العاجل.
- وقد خصصت هذا البحث للقسم الثاني فجاء على النحو التالي:

---

(١) انظر: كتابه: ابن حنبل (ص ١٨٠، ٢٠٠)، تاريخ المذاهب الإسلامية (٥٢٢/٢)، وقد تعرض ما بعد الشيخ أبي زهرة عدداً من الباحثين الفضلاء، إلا أنني أعرضت عن ذكرهم لكونهم نسخوا نسخته ولم يخرجوا عن نسخته.

أثر تصرفات أصحاب الإمام أحمد رحمه الله في اختلاف الرواية عنه  
وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: توسع بعض الأصحاب في نسبة الروايات إلى الإمام، وفيه  
ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نسبة المذهب إلى الإمام من جهة القياس.

المبحث الثاني: نسبة المذهب إلى الإمام من جهة المفهوم.

المبحث الثالث: نسبة المذهب إلى الإمام من جهة فعله.

الفصل الثاني: إثبات الأصحاب لروايات رجع عنها الإمام.

الفصل الثالث: اختلاف طرق الأصحاب في تحرير محل اختلاف الرواية.

الفصل الرابع: عدم جمع بعض الأصحاب بين الروايات المتعارضة.

المنهج التفصيلي للبحث:

وقد سلكت في هذا البحث منهجاً يمكن إيجاله في الفقرات التالية:

أولاً: قدمت لكل فصل بمقدمة توضح مرادي بهذا السبب وكيف أدى  
إلى اختلاف الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله، مستشهداً في ذلك بنصوص أئمة  
المذهب إن وجدت.

ثانياً: ختمت كل فصل بذكر أمثلة تطبيقية لتأثير هذا السبب في اختلاف  
الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله.

وقد اختلف عدد الأمثلة في كل فصل بحسب شدة تأثيره في اختلاف  
الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله.

ثالثاً: قصدت في البحث عدم كثرة الهوامش التي تطيل البحث وتشوش  
على قارئه.

فقتصرت التعليق في الهامش على عزو الآيات وتخريج الأحاديث،  
والتعريف بما ينزم من غريب اللغة والمصطلحات والأعلام.

وفي المسائل الفقهية ذكرت مرطن المسألة في كتب الفقه الحنبلي مجموعة

في هامش واحد، وذلك في أول المسألة عند ذكر عدد الروايات المنقولة عن الإمام أحمد فيها، لأستغني بعد ذلك عن ذكر كل كتاب في هامش مستقل عند النقل عنه في هذه المسألة.

رابعاً: عمدت في المسائل الفقهية إلى مقدمة مختصرة تشتمل على تحرير محل اختلاف الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله، وتبين عدد الروايات المنقولة عنه فيها.

خامساً: اعتنيت عناية خاصة في هذه المسائل بنقل لفظ الإمام أحمد رحمه الله في كل رواية، وذكر من رواها عنه، وكان اعتمادي في تخريج هذه الروايات على كتب المذهب وفق الترتيب التالي:

١. المطبوع من كتب مسائل الإمام أحمد؛ كمسائل عبد الله وصالح وأبي داود وابن هانئ واليعقوبي ومسائل إسحاق بن منصور، ومسائل حرب الكرماني<sup>(١)</sup>.

٢. كتب المذهب التي غُيّت بجمع أو نقل مسائل الإمام أحمد بالفاظها؛ كالأجزاء المحققة من كتاب جامع الخلال، وبعض كتب القاضي أبي يعلى أو شيخ الإسلام أو تلميذه ابن القيم.

٣. باقي كتب المذهب، ولا سيما ما غُني منها بذكر اختلاف الرواية عن الإمام أحمد؛ كاللغني والشرح الكبير والفروع والبدع والإنصاف. وأحرص عند النقل من هذه الكتب على ذكر ناقل كل رواية متى وجدت له ذكراً.

سادساً: أذكر ما قاله الأصحاب في توهين هذه الروايات وتضعيفها أو تقويتها وتوثيقها.

---

(١) قد كان من حسن تدبير الله لي وسرّيل إنعامه علي أن نلت درحة الدكتوراه في فرع الفقه والأصول بقسم الدراسات العليا في كلية الشريعة بجامعة أم القرى في مكة المكرمة على تحقيق قطعة فريدة من هذا الكتاب الخليل النفيس.



سابعاً: التزمت في كل مسألة من هذه المسائل بنكر ما استقر عليه المذهب من الروايات عند متأخري الحنابلة، واعتمدت في ذلك على متني: "الإقناع" و "منتهى الإرادات".

وختاماً فقد بذلت في سبيل إخراج هذا البحث غاية وسعي، غير أن الله يأبى العصمة إلا لكتابه. فما كان به من الصواب فمن الله، وما كان فيه من الخطأ فمن نفسي ومن الشيطان، والله ورسوله بريتان من ذلك، والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

## الفصل الأول:

### توسع بعض الأصحاب في نسبة الروايات إلى الإمام

أكثر الأصحاب متفقون على أن مذهب الإمام هو ما نصَّ أو لبه عليه أو شملته علته التي علَّل بها، قال أبو الخطاب: "مذهب الإنسان ما قاله، أو دلَّ عليه بما يجري مجرى القول من تنبيه أو غيره، فإن عدم ذلك لم تجز إضافته إليه"<sup>(١)</sup>. وكذا قال الموفق في الروضة وغيره<sup>(٢)</sup>.

إلا أن بعض الأصحاب جعل فعل الإمام، ومفهوم قوله، وقياس قوله - فيما لم ينصَّ على علته<sup>(٣)</sup> - جعلوا كل ذلك مما يجري مجرى قول الإمام، فيكون رواية عنه ومذهباً له، قال ابن اللعاج: "مذهب الإنسان ما قاله أو ما جرى مجراه من تنبيه أو غيره، وإلا لم تجز نسبته إليه، ولنا وجهان في جواز نسبته إليه من جهة القياس أو فعله أو الملهوم"<sup>(٤)</sup>.

ثم على القول بالجواز، هل تبطل دلالة الفعل أو قياس القول أو المفهوم بما نصَّ على خلافه؟ يختلف الأصحاب كذلك على وجهين - كما سيأتي - أحدهما عدم بطلان هذه الدلالة، بل تقرُّ كل رواية على وجهها، وينقل الخلاف

(١) الشهاب في أصول الفقه (٤/٣٦٤).

(٢) روضة الناظر (١٠١٢/٣)، للدخول في مذهب الإمام أحمد (ص ١٣٧).

(٣) لو نص الإمام على حكم في مسألة لعله بيّنها فالأصحاب أكثرهم متفقون - كما تقدم - على أن مذهبه في كل مسألة وجدت فيها تلك العلة كمذهبه فيها إذا الحكم بتبع العلة. أما إن لم يبين العلة فسح الأكثر من ذلك وإن أشبهها لجواز أن يظهر له الفرق بينهما - لو عرضت عليه - فثبت الحكم فيما نصَّ فيه دون غيره. انظر: الشهاب في أصول الفقه (٣٦٦/٤)، روضة الناظر (١٠١٢/٣)، المسودة (ص ٤٦٠)؛ شرح مختصر الروضة (٦٣٨/٣).

(٤) لتختصر في أصول الفقه لأمن اللحام (ص ١٦٦).

عنه في هذه المسألة على الروایتين. وفيما يأتي تفصيل ما تقدم فيه اختلافهم في ثلاثة مباحث، مع بيان أمثلة في كل مبحث يتضح بها المراد.

### المبحث الأول: نسبة المذهب إلى الإمام من جهة القياس

اختلف الأصحاب في صحة نسبة المذهب إلى الإمام من جهة القياس على قوله على ثلاثة أوجه: الوجه الأول: الجواز، قال في الفروع: "المقيس على كلامه مذهب في الأشهر"<sup>(١)</sup>، وقال المرداوي: "المقيس على كلامه مذهب على الصحيح من المذهب.. قدمه في الرعايتين والحاوي وغيرهم"<sup>(٢)</sup>، وهو اختيار الخرقى والأترم وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثاني: عدم الجواز، قال ابن حامد: "قال عامة أصحابنا مثل الخلال وعبد العزيز وأبي علي وإبراهيم وسائر من شاهدناه: إنه لا يجوز نسبته إليه من حيث القياس، وأنكروا على الخرقى ما رجمه في كتابه من حيث أنه قاس على قوله..."<sup>(٤)</sup> ونصر هذا الوجه الحلواني<sup>(٥)</sup>.

الوجه الثالث: إن نص الإمام على عنته أو أوما إليها كان مذهباً له وإلا فلا، إلا أن تشهد أقواله وأفعاله أو أسواقه للعللة المستبقة بالصحة والتعيين، نص على هذا ابن همدان في صفة الفتوى<sup>(٦)</sup>، والرعاية الكبرى<sup>(٧)</sup>. وهو قريب

(١) الفروع (٦٥/١).

(٢) الإنصاف (٣٧٠/٣٠)، وانظر: الشرح التحرير (٣٩٦/٨).

(٣) هذب الأخوية (ص ٣٦)، صفة الفتوى (ص ٨٨)، الإنصاف (٣٧٠/٣٠)، شرح

الكوكب (٤/٤٩٩).

(٤) هذب الأخوية (ص ٣٦).

(٥) المسودة (ص ٤٦٨).

(٦) صفة الفتوى (ص ٨٨).

(٧) الشرح التحرير (٣٩٦/٨)، الإنصاف (٣٧١/٣٠).

من كلام ابن حامد قبله، حيث قال: "الأجود أن تفصل؛ فما كان من جواب له في أصل يحتوي على مسائل خرج جوابه على بعضها، فإنه جائز أن ينسب إليه بقية مسائل ذلك الأصل من حيث القياس... فأما أن يتدعى بالقياس في مسائل لا شبه لها في أصوله، ولا يوجد عنه منصوص بني عليه، فذلك غير جائز"<sup>(١)</sup>؛ وهذا الوجه جزم صاحب الحاروي<sup>(٢)</sup>، وهو اختيار أبي الخطاب الكلوثاني والشيخ الموفق الطوفي<sup>(٣)</sup>.

وقد عمل أكثر الأصحاب في كتب الفروع بالوجه الأول، فاجتهدوا في كثير من المسائل في تخريج الروايات عن الإمام قياساً على ما نص على حكمه من المسائل؛ يقول ابن بدران "من تصفح كتب المتقدمين في مذهب الإمام أحمد يرى رفوع النقل والتخريج في كثير من المسائل..."<sup>(٤)</sup>. بل اجتهد بعض أصحاب الإمام أحمد في حياتهم لخروج روايات عنه بالقياس على ما لديهم من أقواله، حيث قال ابن حامد: "كان أبو بكر الأعمش يسأل الأئمة، فأخذ بعض المسائل التي كان يدونها الأئمة عن أبي عبد الله، فدفعها إلى صاحبه؛ فعرضها على أبي عبد الله - وكان فيها مسائل في الحيض - فقال: أي هذا من كلامي وهذا ليس من كلامي. فقبل للأئمة؟ فقال: إنما أقيسه على قوله"<sup>(٥)</sup>. ولا غرابة أن التوسع في التخريج والنقل كان سبباً لاختلاف الرواية في كثير من المسائل التي يتنازعها أصحان - أو أكثر - لمتخلف الروايات عن الإمام تبعاً لاختلاف

(١) تهذيب الأخرية (ص ٣٧-٣٨)، ولعارة فيها تصحيحات كثيرة جرى تصويبها من الإنصاف (٣٠/٣٧١)، وشرح الكوكب (٤/٤٩٩)، وغيرها.

(٢) الإنصاف (٣٠/٣٧١).

(٣) التمهيد في أصول الفقه (٤/٣٦٦)، روضة الناظر (٣/١٠٦)، شرح مختصر الروضة (٣/٦٣٨).

(٤) نزعة الخطر (٢/٤٤٣).

(٥) تهذيب الأخرية (ص ٣٧).

اجتهاد أصحابه فيما يلحق به هذا الغرض من الأصول.

ثم هنا أمر آخر يشرع على القول بأن ما قيس على كلام الإمام بعدد مذهبا له - وهو اختيار الأكثر كما قدمنا - وهو ما لو أفتى الإمام في مسألتين متشابهتين يحكمين مختلفين في وقتين، فهل يجوز نقل الحكم وتوجيهه من كل واحدة إلى الأخرى، فيستحصل في كل مسألة روايتان: منصوصة ومخرجة؟ اختلف الأصحاب على وجهين، أطلقهما في الفروع وصفة الفتوى<sup>(١)</sup>:

الوجه الأول: المنع، قال المرادوي: "والصحيح من المذهب أنه لا يجوز... ذكره أبو الخطاب في التمهيد وغيره، وقدمه ابن منلق في أصوله والطبري في أصوله وصاحب الحاوي الكبير وغيرهم، رجزم به المصنف في الروضة..."<sup>(٢)</sup> وعلمه ابن التجار فقال: "كما لو فرق بينهما، أو منع النقل والتخريج"<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثاني: الجواز. قال المرادوي: "يجزم به في المطلق وقدمه في الرعايتين واختاره الطوفي في الأصول وشرحه وقال: إذا كان بعد الجدل والبحث. قلت: وكثير من الأصحاب على ذلك، وقد عمل به المصنف<sup>(٤)</sup> في باب ستر العورة وغيره"<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا الوجه يظهر بوضوح تأثير هذا العامل في اختلاف الرواية من الإمام، سيما وأنه قد كثر وقوعه في مسائل الفروع كما أشار إلى ذلك كثير من

(١) الفروع (١/٢٥٠)، صفة الفتوى (ص ١٨٨).

(٢) الإنصاف (٣٠/٣٧٧)، وانظر: التمهيد في أصول الفقه (٤/٣٦٨)، أصول الفقه لأبن

منلق (٤/١٥٠٩)، روضة الناظر (٣/١٦٠)، المسودة (ص ٤٦٨، ٤٧٥)، التجميع شرح

التحرير (٨/٣٩٦٧)، شرح الكوكب (٤/٥٠٠).

(٣) شرح الكوكب (٤/٥٠٠).

(٤) يعني: موافق للدين ابن قدامة، مع أن ابن قدامة حرم في الروضة لأصولية بعدم حوز النقل

والتخريج!

(٥) الإنصاف (٣٠/٣٧١)، وانظر: المطلق (ص ٤٦١)، شرح مختصر الروضة (٣/٦٣٨).

الأصحّاب<sup>(١)</sup>. وقد عمل بهذا الوجه في مسائل الفروع حتى من اختار - في كتب الأصول - الوجه الأول كالوقوف والجد وغيرهما، ولذا قال المرداوي: "كثير من الأصحاب - منقدهم ومتأخروهم - على جواز النقل والتخريج، وهو كثير في كلامهم في المختصرات والمطولات، وفيه دليل على الجواز"<sup>(٢)</sup>.

• أمثلة تطبيقية:

المسألة الأولى: إعادة الصلاة على من صلى في ثوب نجس وهذه المسألة من أشهر ما ذكره الأصحاب من الأمثلة في هذا الباب؛ حيث ذكرها صاحب الحرر وغيره في باب ستر العورة، قال أبو البركات مجد الدين ابن تيمية: "...وإذا اشبهت ثياب نجسة بظاهرة صلى في ثوب بعد توب بعدد النجسة وزاد صلاة، فإن لم يجد إلا ثوباً نجساً صلى فيه وأعاد، نصّ عليه، ونصّ فيمن [نجس]<sup>(٣)</sup> في موضع نجس فصلّى الله لا يعيد، فيتخرج فيهما روايتان"<sup>(٤)</sup>.

ومثل هذا وقع في كثير من المسائل<sup>(٥)</sup>، حتى عند من اختار منع التخريج كالوقوف، وانظر - إن شئت - هذه المسألة عنده في المقنع وغيره<sup>(٦)</sup>.

المسألة الثانية: تسري العبد

لا تختلف نصوص الإمام أحمد رحمه الله في جواز تسري العبد بإذن مولاه. وقال في المعني وشرح الزركشي: "هذا منصوص أحمد رحمه الله في رواية

(١) انظر: صفة الفتوى (ص ٨٨)، شرح مختصر الروضة (٦٤١/٣)، نزعة الخاطر (٤٤٣/٢).

(٢) الإحصاف (٢٣٠/٣).

(٣) في الأصل: "جلس"، وحرّى تصويبه من: شرح مختصر الروضة (٦٤١/٣)، والمداخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص ١٣٥)، وغيرهما.

(٤) الحرر (٤٤/١).

(٥) انظر أمثلة أخرى ساقها النووي في: شرح مختصر الروضة (٦٤١/٣)، وكذا ابن بدران في: نزعة الخاطر (٤٤٤/٢ - ٤٤٥) والمداخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص ١٣٥).

(٦) المقنع (٢٢٨/٣).



هذه الرواية المخروجة<sup>(١)</sup>.

المسألة الثالثة: مدة الخيار لمن قيل لها: أمرك بيدك أو اختاري

لا تختلف نصوص الإمام أحمد رحمه الله أن الرجل متى قال لامرأته: أمرك بيدك فإن الخيار بيدها<sup>(٢)</sup> ما لم يطق أو يطلق أو يفسخ ما جعله لها أو ترد هي. قال الزركشي: "هذا منصوص أحمد رحمه الله، نص عليه، وعديه الأصحاب"<sup>(٣)</sup>. نص عليه في رواية أبي داود، فقال: "سمعت أحمد قال: إذا قال: أمرك بيدك فأمرها بيدها حتى توده أو يطلها"<sup>(٤)</sup>، وقال الكوسج: "إذا قال: أمرك بيدك، إلى متى يكون أمرها بيدها؟ قال: ما لم يغشها على حديث حفصة لزبراء: (أمرك بيدك)<sup>(٥)</sup>".

وكذا لا تختلف نصوص الإمام أحمد رحمه الله أن الرجل متى قال لامرأته:

(١) انظر المسألة في: المقنع لابن الناجي (٨/٣)، الهداية (٧٤/٢)، المغني (٤٧٤/٩)، الشرح الكبير (٤٤٧/٢٤)، بدائع الفرائد (١٢٠/٤)، قواعد ابن اللحام (ص ٢٢١)، الزركشي (١٣١/٥)، القواعد (ص ٣٨٨)، المبدع (٢٧٧/٨)، الإنصاف (٤٤٧/٢٤)، شرح المبتدئ (٢٦١/٣)، كشاف القناع (٨١/٥)، مطالب أولي النهى (٦٦١/٥).

(٢) قال البعلبي في المطلع على أبواب المقنع (ص ٧٣٤): "الخيار: اسم مصدر من اختار يختار اختياراً. وهو: طلب خير الأمور؛ إمضاء لبيع أو لفسخه".

(٣) الزركشي (٤١٠/٥).

(٤) مستأثر أبي داود (ص ١٧٢).

(٥) روى مالك في موطئه (ص ١٤١) وعبد الرزاق في مصنفه (١٣٠/١٧) عن ابن شهاب عن عمرو بن الزبير قال: "أن مولاً فلبني عدي فقال لها: زبراء أخبرته أنها كانت تحت عبد رهي أمة يومئذ، فمضت، قالت: فأرسلت إلي حفصة زوج النبي ﷺ فدعني، فقالت: إني عديتكم معاً، ولا أحب أن تصنعني شيئاً إن أمرك بيدك ما لم يمسسك وروحك، فإن مسسك فليس لك من الأمر شيء. قالت: فقلت: هو انطلاق ثم الطلاق ثم الطلاق ثم الطلاق فصار فيه ثلاث".

(٦) مسائل الكوسج (٩٦٩)، وانظر أيضاً: (٨١٠، ١٢٢٦-١٢٢٧).



اختاري فإن الخيار بيدها ما داما في المجلس ولم يتشاغلا بما يقطعه. قال المرداوي: "هذا المذهب نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب"<sup>(١)</sup>. نص عليه أيضاً في رواية أبي داود فقال: "سمعت أحمد يقول: إذا خيرها ثم غشيتها وهم في ذلك الحديث؟ قال: ذهب الخيار... سمعت أحمد يقول: الخيار على مخاطبة الكلام؛ قال: أن تجاوبه ويجاوبها"<sup>(٢)</sup>.

قال الموفق: "وخرج أبو الخطاب في كل مسألة وجهاً مثل حكم الأخرى"<sup>(٣)</sup> وشرحه ابن مفلح فقال: "أي: يقاس كل من المسائل على الأخرى"<sup>(٤)</sup>.

ولم يرض بعض الأصحاب هذا التعرّيج؛ إذ قال الزركشي: "قال أبو البركات: 'إن أحمد نص على المسائل مطلقاً بينهما'"<sup>(٥)</sup>، وإذا لا يحسن التعرّيج"<sup>(٦)</sup>. قلت: قد نص على التطريق بين المسائل في مسائل صالح والكوسج؛ حيث قال صالح: "قلت: إلى أي شيء تذهب في قول الرجل لامرأته: 'أمرك بيدك' أو قال لها: 'اختاري نفسك'؟ قال: إذا قال لها: 'أمرك بيدك' فأمرها بيدها إلى وقت يرجع فيما قال، أو يطا. وإذا قال: 'اختاري نفسك' لهن ما دامت في مجلسها، أو يأخذان في شيء غير ما كانا فيه"<sup>(٧)</sup>، وقال الكوسج: "قلت: 'اختاري' و 'أمرك بيدك' سواء؟ قال: لا؛ 'أمرك بيدك' فالقضاء ما قصت، وإذا قال لها: 'اختاري' فالختارت نفسها" فهي واحدة تملك الرجعة"<sup>(٨)</sup>.

(١) الإنصاف (٢٨٣/٢٢).

(٢) مسائل أبي داود (ص ١٧٢).

(٣) المتبع (٢٨٧/٢٢).

(٤) للمبدع (٢٨٧/٢٢).

(٥) انظر كلام أبي البركات في: الخمر (٥٥٢).

(٦) الزركشي (٤١٠/٥).

(٧) مسائل صالح (٣٨٨).

(٨) مسائل الكوسج (١٥٤).

## المبحث الثاني: نسبة المذهب إلى الإمام من جهة المفهوم

اختلف الأصحاب في جواز نسبة المذهب إلى الإمام من جهة المفهوم<sup>(١)</sup>، فمنع أبو بكر عبد العزيز وجماعة من الأصحاب أن يجعل مفهوم كلام الإمام مذهباً له؛ وعللوا ذلك بأن كلام الإمام قد يكون خاصاً بسؤال سائل، أو حالة خرج الكلام لها مخرج الغالب، فلا يكون مفهومه بخلافه، ولهذا فلا إمام أن يعقبه بخلافه.

واختار جمهور الأصحاب كاخترقي وابن حامد وإبراهيم الحربي أن مفهوم كلام الإمام يُعَدُّ مذهباً له، قال ابن حامد: "هذا مذهب عامة أصحابنا، أبو بكر الأثرم على ما أصطلناه عنه... وهو أيضاً مذهب أبي القاسم عمر بن الحسين الخرقي، وبه قال من شاهدناه من أكابر شيوخنا"<sup>(٢)</sup>. وقال في الفروع: "ومفهوم كلامه وقوله مذهب في الأصح"<sup>(٣)</sup>.

واحتج من ذهب إلى جعل المفهوم مذهباً للإمام بأن التخصيص من الأئمة إنما يكون لقائدة، وليس هنا سوى اختصاص محل النطق بالحكم المنطوق به، وإلا كان يُخصِّصه به عبثاً ولغواً.

ثم على هذا الوجه - لو جعلنا مفهوم كلام الإمام مذهباً له - فنص في مسألة على خلاف المفهوم، فهل يبطل هذا المفهوم؟ اختلف الأصحاب على وجهين: الوجه الأول: يبطل لمفهوم لقوة النص وخصوصه، قال في الروضة: "...وإن وجد منه نوع دلالة على الأخرى لكن نص فيها على خلاف ذلك

(١) انظر هذه المسألة في: تهذيب الأسوة (ص ١٨٩، ١٩٠)، صفة الفروع (ص ١٠٢)،

المسودة (ص ٤٧٤)، الفروع (٦٨/١)، الإنصاف (٣٠، ٣٨)، شرح الكوكب (٤١٧/٤).

(٢) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص ١٣٣).

(٣) تهذيب الأخوية (ص ١٩١).

(٤) الفروع (٦٨/١).

الدلالة، فالدلالة ضعيفة لا تقاوم النص المصرح<sup>(١)</sup>.

الوجه الثاني: لا يطل المفهوم لأنه كالتص في إفادة الحكم. فنقرأ كل رواية على موجهها فتكون في المسألة روايتان.

• مثال تطبيقي:

مسألة: عتق غير عمودي النسب بالملك: توقف الإمام أحمد رحمه الله في رواية صالح في الرجل يملك ذا رحم مُحَرَّم<sup>(٢)</sup> هل يعتق عيه؟ حيث قال صالح: "قلت: الرجل يملك ذا رحم مُحَرَّم؟ قال: فيها اختلاف"<sup>(٣)</sup>. والنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله بلا خلاف أنه إن ملك أباه أو ولده عتق عليه، واختلفت الرواية عنه في عتق غير عمودي النسب<sup>(٤)</sup> بالملك فنقل عنه روايتان<sup>(٥)</sup>.

الرواية الأولى: أنه لا يعتق بالملك إلا عمودا النسب.

قال الموفق: "ذكرها أبو الخطاب"<sup>(٦)</sup>، وقال الزركشي: "لا عمل

(١) روضة الناظر (١/٢/٣)، وانظر: شرح الكوكب (٤/٤٩٨).

(٢) قال الموفق في المصنف (٢/٣/٩)، والشرح (٣/٥١٩): "ترجم مُحَرَّم: القريب الذي يحرم تكاسحه عليه لو كان أحدهما رجلاً، الآخر امرأة؛ وهم: الوالدان وإن علوا من قبل الأب والأم جميعاً، والولد وإن سفل من ولد البنين والبنات، والإخوة والأخوات وأولادهم وإن سفلوا، والأعمام والعصام والأخوال وبخالات وإن علوا دون أولادهم".

(٣) مسائل صالح (٩٣٨).

(٤) قال البعلي في المطلع على أبواب الفقه (ص ٣١٥): "عمودا النسب عند المنتهاء هم: الآباء والأمهات وإن علوا، والأولاد وإن سفلوا. وسوا عمودين استعارة من العمود لمتى لأن الإنسان يعتمد لهما، أي: بسند لهما وبخوى".

(٥) الهداية (٢/٣٨/١)، المغني (٢/٣/٩)، الكافي (٥٨٠/٢)، المحرر (٤/٢)، الشرح الكبير (٢/٥١٩)، الزركشي (٥٤٨/٤)، الرعية المصرية (١٠٥/١)، الفروع (٨١/٥)، المنيع (٢٩٦/٦)، الإصناف (١٩/١٥٥).

(٦) المغني (٢/٣/٩).

عليها»<sup>(١)</sup>. وقد أخذها الأصحاب من مفهوم قول الإمام أحمد رحمه الله في رواية أبي الخثرث وقد سأله فقال: "قلت: ملك أخاه؟ فقال: دعها، ولكن إذا ملك أياه عتق عليه"<sup>(٢)</sup>. فقالوا: مفهومه أن الأخ لا يعتق عليه<sup>(٣)</sup>.  
الرواية الثانية: أن من ملك ذا رحم محرّم عليه عُتِقَ عليه، وقال المرداوي: "هذا هو المذهب مطلقاً، وعليه جماهير الأصحاب"<sup>(٤)</sup>، والمذهب على هذا عند المتأخرين<sup>(٥)</sup>.

وقد نصّ الإمام على ذلك في رواية إسحاق بن منصور حيث قال: "قلت: سئل سفيان عن مكاتب ملك أباه وابنه وعمه وخاله؟ قال: يتركون على حالهم حتى ينظر أيعتق أم لا. قال أحمد: هو عبدٌ وهؤلاء عبيد؛ إن عجز المكاتب صاروا عبيداً لسيده، وإن عُتِقَ عُتِقُوا"<sup>(٦)</sup>، وقال: "قلت: من ملك ذا رحم محرّم فهو حرٌّ؟ قال أحمد: إذا ملك ذا رحم محرّم أرجو أن يُعتق عليه... قلت: ما الحرم؟ قال: ما حرم عليك نكاحه. قلت: من كان رجلاً فلو كانت امرأة بتلك المزة حرم عليك نكاحها؟ قال: نعم"<sup>(٧)</sup>.

### المبحث الثالث: نسبة المذهب إلى الإمام من جهة فعله

إذا فعل الإمام شيئاً فهل يعدّ هذا مذهباً له؟ اختلف الأصحاب في ذلك على وجهين اثنين أطلقهما في الرعايتين وصفة الفتوى وأصول ابن مفلح<sup>(٨)</sup>:

- (١) شرح الزركشي (٥٤٩/٤).
- (٢) تهذيب الأخرية (ص ١٩٠).
- (٣) تهذيب الأخرية (ص ١٩٠، ١٩٥)، صفة الفتوى (ص ١٠٣).
- (٤) شرح الزركشي (٥٤٩/٤).
- (٥) انظر: شرح المنهجي (٦٤٩/٢)، كشف القناع (٥١٢/٤).
- (٦) مسائل الكوسج (٣١٠٧).
- (٧) المصدر نفسه (١٣٨/٢).
- (٨) انظرهما في: تهذيب الأخرية (ص ٤٥)، صفة الفتوى (ص ١٠٣)، المسودة (ص ٤٧٤)، =

الوجه الأول: يؤخذ منه مذهبه، اختاره ابن حامد وقال: "هذا قول عامة أصحابنا". وصححه ابن منفلح في الفروع. قال الموداوي في شرح التحرير: "وهو الصحيح من المذهب"<sup>(١)</sup> وعليه سار في محنصره؛ ووجهه أن العلماء ورثة الأنبياء في العلم والتبليغ والهداية، فلا يجوز أن يأتوا بما لا دليل عليه عندهم، حملاً من الضلال والإضلال، ويتأكد هذا بما عرف عن الإمام أحمد من تقوى وورع وزهد، فإنه كان أبعد الناس عن تعمد الذنب - وإن لم ندع فيه العصمة - لكن الغالب أن عمله موافق لعمله، فيكون الظاهر فيما عمله أنه مذهبه.

الوجه الثاني: منع أن يؤخذ مذهبه من فعله. وذلك لجواز الذنب عليه لعدم عصمته، ولجواز ذلك عليه سهواً أو لسيئاً، ولاحتمال أن يكون وقع ذلك منه عادة أو تقليداً قبل بلوغه رتبة الاجتهاد في ذلك الحكم.

وعلى الوجه الأول: إذا تعارض فعله مع قوله<sup>(٢)</sup>، هل تبطل دلالة فعله؟ لم أقف على كلام للأصحاب في ذلك في كتب الأصول، والغالب فيما وقفت عليه في كتب الفروع عدم إعمال دلالة الفعل إذا خالفت القول<sup>(٣)</sup>. ومع ذلك فإني وجدت ذلك من أسباب اختلاف الرواية عنه في بعض المسائل.

== مجموع فتاوى ابن تيمية (١/٥٢٦)، الفروع (١/٦٨)، الإنصاف (٣٠/٣٨٠)، شرح الكوكب (٤/٤٩٥، ٤/٤٩٦)، الدخول إلى مذهب الإمام أحمد (ص ١٣٣).

(١) نقله ابن النجار في شرح الكوكب (١/٤٩٥، ٤/٤٩٦).

(٢) مثال ذلك ما نقله أبو داود في مسائله (ص ١٥١): "قلت لأحمد: المشي مع الجارية؟ قال: أمامها. وما رأيت أحمد في حذوة قط إلا ورأيتها".

(٣) ولعل ذلك مبني على ما هو مقرر في الأصول من أن قول النبي ﷺ مقدم على فعله عند التعارض. انظر: شرح الكوكب الشير (٤/٦٥٦)، إرشاد النعمان (ص ٢٧٩).

ولا ريب أن إخراج نصوص الأئمة بصحوص الشرح على إطلاقه فيه نظر ظاهر، إذ لا يصح أن يقاس كلام أحد من البشر على كلام المصنوم.

### • مثال تطبيقي:

مسألة: إمامة الصبي للبالغين: توقف الإمام أحمد رحمه الله في رواية الكوسج في إمامة الصبي للبالغين، حيث قال إسحاق ابن منصور: "قلت: يوم القوم من لم يجتمعهم؟ فسكت. قلت: حديث أيوب عن عمرو بن سلمة<sup>(١)</sup>؟ قال: دعه؛ ليس هو شيء بين. حين أن يقول فيه شيئاً"<sup>(٢)</sup>. قال الموفق: "لعله بما توقف عنه لأنه لم يتحقق بلوغ الأمر إلى النبي ﷺ؛ فإنه كان بالبادية في حرم من العرب بعيد من المدينة، وقوي هذا الاحتمال قوله في الحديث: "وكنيت إذا سجدت خرجت استي" وهذا غير سائق"<sup>(٣)</sup>. وقد اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في انضمام البالغ بالصبي على دوايتين<sup>(٤)</sup>:

(١) يشير إلى ما رواه البخاري (٤٣٠٢) في كتاب: المغازي (٦٤)، باب: من شهد الفتح (٥٣)، من حديث أيوب عن أبي قلابة عن عمرو بن سلمة عنه قال: "قال بي أبو قلابة: ألا نقاه فتسأله؟ قال: فليقته فسأله... كذا بما مر من الناس. وكان يمر بنا الركبان فسنأله: ما للناس؟ ما للناس؟ ما هذا الرجل؟ فيقولون: يزعم أن الله أرسله، أوحى إليه، أو أوحى إليه بكذا. فكنت أحفظ ذلك الكلام وكأنا يُقر في صدري... فلما كانت وقعة أهل الفتح يامر كل قوم بإسلامهم؛ ويذكر بي قومي بإسلامهم. فلما قدم قال: سعتكم والله من عند النبي ﷺ، فقال: (صلى صلاة كذا في حين كذا؛ وصلوا صلاة كذا في حين كذا. فإذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم، وليؤمكم أكثركم قرآنًا). فنظروا فلم يكن أحد أكثر قرآنًا مني؛ لما كنت أتقى أركبان. فتقدموني بين أيديهم وأنا ابن ست أو سبع سنين. وكانت علي ثوب، كنت إذا سجدت تقلعت عني، فقالت امرأة من الحبي: ألا تعظروا وثًا است فارثكم، فاشترى فقطعوا لي قميصاً، فما فرحت بشيء فرحي بذلك القميص".

(٢) مسائل الكوسج (٢٤٧).

(٣) المعني (٧٠/٣).

(٤) انظر: كتاب البر الوالدين (١٧٢/١)، مستوعب "العبادات" (٣٥٤/٧)، المعني (٧٠/٣)، الثكاني

(١٨٤/١)، الخمر (١٠٣/١)، شرح الكبير (٣٨٧/٤)، الرعاية المعنى (١٠٧/١)،

الفروع (١٨٨/٢)، المبدع (١٣/٢)، الإنصاف (٣٨٧/٤).

الرواية الأولى: أن إمامة الصبي للبالغ لا تصح في الفرض ولا في النفل، نص عليها الإمام أحمد رحمه الله في رواية جماعة، فقال القاضي: "نقل أبو طالب: لا تصح"<sup>(١)</sup>، وكذا نص عليها في رواية عبدالله قال حيث قال: "سألت أبي عن غلام أم قوماً قبل أن يحتلم؟ قال: لا يعجبني أن يؤم إلا أن يحتلم"<sup>(٢)</sup>، وقال أيضاً: "قلت لأبي: إذا صلى الغلام الذي لم يدرك؟ قال: يعجبني أن يكون بلغ، قلت: في رمضان؟ قال: لا يعجبني إلا من بلغ، والفريضة أشد"<sup>(٣)</sup>، وهي ظاهر ما رواه أبو داود؛ إذ قال: "سمعت أحمد يقول: لا يؤم الغلام حتى يحتلم، فقل لأحمد: حديث عمرو بن سلمة؟ قال: لا أدري أي شيء هذا وسمعت مرة أخرى ذكر هذا الحديث فقال: لعله كان في بدء الإسلام"<sup>(٤)</sup>.

الرواية الثانية: أن إمامته للبالغ تصح في النفل دون الفرض. قال السامري: "تصح بهم في النفل في أصح الروايتين"<sup>(٥)</sup>، وقال ابن مفلح: "تصح إمامة صبي لبالغ في نفل على الأصح، اختاره الأكثر"<sup>(٦)</sup>، وقال في الإنصاف: "اختاره أبو جعفر وأكثر الأصحاب"<sup>(٧)</sup>، والمذهب على هذا عند المتأخرين<sup>(٨)</sup>.

والروايتان المتعارضتان منصوبتان؛ حيث قال ابن مفلح: "أما النفل فلا تخريج فيه، لكن فيه روايتان منصوبتان"<sup>(٩)</sup>، إلا أنني لم أقف في كلام الإمام أحمد

(١) كتاب الروايتين (١/١٧٢).

(٢) مسائل عبد الله (٥٦٠).

(٣) مسائل عبد الله (٥٣٣).

(٤) مسائل أبي داود (ص ٤١).

(٥) المستوعب "العبادات" (٢/٣٥٤).

(٦) الفروع (١٨/٢).

(٧) الإنصاف (٤/٣٨٧).

(٨) انظر: شرح المنتهى (١/٢٦٠)، كشف القناع (١/٤٧٩).

(٩) النكث والتوالد السنية على مشكل لحرر (١/١٠٣).

على التفريق في إمامة الصبي بين صلاة الفرض والنفل، ولعل ماخذ هذه الرواية هي فعل الإمام أحمد لا قوله؛ حيث نقل القاضي: "نقل حنبل قال: كنت أصلي بأي عبد الله في شهر رمضان التراويح وأنا غلام مراهق، وكان أبو عبد الله يصلي بهم المكتوبة"<sup>(١)</sup>، وقال ابن حاتم: "نقل أنه صني في قيام خلف أبي علي حنبل ابن عمه وهو غير بالغ، فلما بلغ قال: ليؤمننا في الفرائض"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) كتاب التروايحين (١/١٧٢).

(٢) تهذيب الأحوية (ص ٤٥).



## الفصل الثاني: إثبات الأصحاب لروايات رجع عنها الإمام

إذا نقل عن الإمام أحمد في مسألة واحدة قولان معارضتان فالأصح - كما يقول ابن هندان - أن يبذل الجهد في الجمع بينهما بحملهما على اختلاف حالين أو محلين، أو يحمل عاقبهما على خاصتهما ومطلقتهما على مقيدتهما، وحينئذ فكل واحد من القولين مذهبه<sup>(١)</sup>. واختار جماعة من الأصحاب - منهم غلام الخلال كما تقدم - أن تبقى الروايات، ويعمل بكل واحدة منهما في محلها وفاء بمقتضى اللفظ<sup>(٢)</sup>، وأما إن لم يمكن الجمع بينهما، ولم يُعلم تاريخهما لمذهبه أشبههما بقواعده وأصوله، وإن علم التاريخ فاختلف الأصحاب في صحة نسبة القول القديم إليه على وجهين:

الوجه الأول: أن القول الأخير هو مذهبه لا غير، ذلك أن القول المتأخر نسخ المتقدم، كتناسخ أحكام الشارع، قال الطوفي: "... كما يُؤخذ بالآخر فالآخر من أحكام الشارع كذلك يُؤخذ بالآخر فالآخر من أحكام الأئمة، لما سبق من أن نصوص الأئمة بالإضافة إلى مقلديهم كنصوص الشارع بالإضافة إلى الأئمة"<sup>(٣)</sup>.

ونخذ على ذلك مثلاً ما رواه فوران عن الإمام أحمد في مسألة قدر زكاة الفطر عن العهد المشترك بين الفريقين؛ حيث قال: "رجع أحمد عن هذه المسألة [يعني: وجوب صاع على كل واحد من سادته] وقال: يعطي كل واحد منهما نصف صاع، وقال: لا تحكها عن أبي عبد الله<sup>(٤)</sup>".

(١) صفة الفتوى (ص ٨٥).

(٢) النظر: تهذيب الأحرية (ص ١٩٦-٢٠١)، صفة الفتوى (ص ٩٩).

(٣) شرح مختصر الروضة (٢/٣٦٤).

(٤) كتاب الروايتين (٢٤٧/١)، العدة في الأصول (٥/١٦١).

وهذا الوجه هو اختيار الخلال وعلامته والقاضي وأبي الخطاب وأكثر الأصحاب<sup>(١)</sup>، قال المرادوي "هو الصحيح قدمه في الرعايتين وآداب المفتي ونصره في الحاوي الكبير، قال المؤلف في أصوله: لأن علم أسبقهما فالثاني مذهبه وهو ناسخ اختياره في التمهيد والروضة والعدة... وقدمه الطوفي في مختصره ونصره وقدمه ابن اللحام في أصوله وغيره"<sup>(٢)</sup>.

وقد نظر الطوفي رحمه الله في الحكمة من تدوين الفقهاء الأقوال القديمة عن أمتهم مع كونها ليست بالجديد من أقوالهم، فقال: "...قد كان القياس أن لا تدون تلك الأقوال، وهو أقرب إلى ضبط الشرع؛ إذ ما لا عمل عليه لا حاجة إليه، فتدوينه تعب محض. ولكنها دونت لفائدة أخرى، وهي: التنبيه على مدارك الأحكام واختلاف الفرائض والآراء، وأن تلك الأقوال قد أدى إليها اجتهد المجتهدين في وقت من الأوقات، وذلك مؤثر في تقريب التراقي إلى رتبة الاجتهاد المطلق والقيّد، فإن التأخر إذا نظر إلى ما أخذ المتقدمين نظر فيها، وقابل بينها، فاستخرج منها فوائد، وربما ظهر له من مجموعها ترجيح بعضها، وذلك من المطالب المهمة"<sup>(٣)</sup>.

وقد نقل القائلون بهذا لوجه نصوصاً من كلام الإمام أحمد تدل على أنه بقوله التأخر رجح عما كان يقول قبله فمن ذلك:

١. ما نقله عنه أبو زرعة قال: "كنت أقيب أن أقول لا تبطل صلاة من لم يصل على النبي ﷺ ثم تبينت إذا الصلاة على النبي ﷺ واجبة فمن تركها أعاد

(١) الندة في الأصول (١/١٧٥): التمهيد في أصول الفقه (٤/٣٧)، شرح مختصر الروضة

(٢/٣٦٦)، المسودة (ص ٤٧)، أصول الفقه لأن مملوح (٤/١٥٠٨)، صفة الفتوى

(ص ٨٦)، الإنصاف (٣٠٨/٣٠٨)، التمهيد شرح التحرير (٨/٣٩٦٠).

(٢) تصحيح الفروع (١/٦٤).

(٣) شرح مختصر الروضة (٣/٦٢٦).

الصلوة»<sup>(١)</sup>.

٢. قال أبو سفيان المستمعي: "سألت أحمد عن مسألة فاجابني فيها، فلما كان بعد مدة سأله عن تلك المسألة بعينها فاجابني بجواب خلاف الجواب الأول، فقلت له: أنت مثل أبي حنيفة المدي كان يقول في المسألة الأثاويل! فتغير وجهه وقال: [ياموسي]<sup>(٢)</sup> ليس لنا فثل أبي حنيفة، أبو حنيفة كان يقول بالرائي، وأنا أنظر في الحديث فإذا رأيت ما هو أحسن أو أقوى أخذت به وتركت القول الأول"<sup>(٣)</sup> قال الجد بعد أن نقل هذا الرواية: "هذا صريح في ترك الأول"<sup>(٤)</sup>.

الوجه الثاني: أن القول الأول لا يخرج عن كونه مذهباً له، وقد اختار ذلك ابن حامد وغيره<sup>(٥)</sup>، فعلى هذا يُفتى في المصنفات، ويجوز التخريج منه والتفريع والقياس عليه - عند من يرى أن المقس على كلامه مذهب له - وحجتهم في ذلك أن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد كمن صلى صلاتين باجتهادين إلى جهتين في وقتين<sup>(٦)</sup>.

قال ابن حامد: "المذهب فيه أنا ننسب إليه من ذلك نص ما نقل عنه في الموضوعين ولا نسقط من الروايات شيئاً قلت أم كثرت وتكون كل رواية كافاً على جهتها غريبة عن غيرها وردت"<sup>(٧)</sup>.

وقيد كثير من الأصحاب هذا الوجه - أريد: نسبة الرواية المتقدمة إلى

(١) العدة في الأصول (١٦١٧/٥).

(٢) هكذا في المصدر.

(٣) المسودة (ص ٤٧٠).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) قذيب الأجرية (ص ١٠١)، أصول الفق لابن مفلح (٤/٨٠٠)، صفة الفتوى (ص ١٨٦)، شرح الكوكب (٤/٤٩٥)، التجميع شرح التجميع (٨/٣٩٦٦).

(٦) صفة الفتوى (ص ٨٦)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص ١٣٥).

(٧) قذيب الأجرية (ص ١٠١)، وانظر طبقات الخبلة (٢/١٧٤-١٧٦).

الإمام - بما لو لم يصرح هو أو غيره برجوعه عنها<sup>(١)</sup>، وظاهر كلام ابن حامد يقتضي الإطلاقي، ولذا قال الجدي: "ومنهم من قال: لا تخرج الأولى عن كونها مذهباً له، إلا أن يصرح بالرجوع عنها، وقد ذكروا ذلك في مسألة التيسيم<sup>(٢)</sup>، وهذا نقل أبي الخطاب، قلت: وقد تأملت كلامهم فראيته يقتضي أن يقال بكونهما مذهباً له وإن صرح بالرجوع"<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا ساق المرادي الخلاف فقال: "إذا روي عن الإمام رواية، وروي عنه أنه وجع عنها، فهل تسقط تلك الرواية ولا تذكر، لرجوعه عنها، أو تذكر وتثبت في التصانيف؛ نظراً إلى أن الروايين عن اجتهدائهم في وقتين، فلم ينقض أحدهما بالآخر - ولو علم التأريخ - بخلاف نسخ الشارح؟ فيه اختلاف بين الأصحاب"<sup>(٤)</sup>، وكذا قال في التحرير: "...إن قاله في وقتين وجهل أسبقهما، فمذهبه أقربهما من الأدلة أو قواعده... وإن علم فالتالي مذهبه، وهو ناسخ عند الأكثر. وقال ابن حامد: والأول. وقيل: ولو رجع، قال الجدي: هو مقتضى كلامهم"<sup>(٥)</sup>.

وقد كان هذا السبب من أكثر العوامل تأثيراً في تعدد واختلاف الرواية عن الإمام أحمد وجهه الله؛ ذلك أن كتب الفقه خاصة قد حفلت بالروايات المتعارضة عن الإمام دون التفات - في الغالب - إلى ما علم تاريخها، أو بما صرح الإمام برجوعه عن القديم منها. وقد سار على هذا المنهج في كتب الفقه أكثر الأصحاب كالتفاضلي وأبي الخطاب والشيخ الموفق؛ مع أنهم اختاروا في

(١) انظر: التمهيد في أصول الفقه (٣٧٠/٤)، شرح مختصر الروضة (٦٤٦/٣)؛ أصول الفقه لابن منليح (١٥٠٨/٤)، صفة نقوي (ص ٨٦).

(٢) بيان تفصيلها في المسألة الأولى من الأسئلة التضييفية.

(٣) لمسودة (ص ٤٧٠).

(٤) الإيضاح (١٢/١).

(٥) التحرير (٣٩٥٨/٨).

كتب الأصول - كما تقدم عنهم في الوجه الأول - أنه لا يصح عن الإمام أحمد إلا الأخير من الروايات المتعارضة!

■ أمثلة تطبيقية:

المسألة الأولى: بطلان طهارة التيمم إذا رأى الماء في صلاته اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في بطلان التيمم<sup>(١)</sup> بوجود الماء في الصلاة، فنقل عنه الأصحاب روايتين<sup>(٢)</sup>:

الرواية الأولى: أن التيمم لا يطل، وعلى التيمم أن يمضي في صلاته. نقل هذا الكورسج فقال: "قلت: إذا تيمم وصلى ثم وجد الماء في الوقت؟ قال: لا يعيد، وإذا تيمم ودخل في الصلاة ثم وجد الماء لم يلتفت إلى الماء"<sup>(٣)</sup>، وكذا نص على هذه الرواية في رواية الميسوني كما ذكر القاضي في الروايتين، والزركشي، وصاحب المبدع، وغيرهم.

الرواية الثانية: أن تيممه يطل، فيلزمه الوضوء وإعادة الصلاة. نقلها أبو طالب والمروزي كما ذكر القاضي في الروايتين، قال الزركشي: "...هو المشهور المعمول عليه في المذهب"، والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين<sup>(٤)</sup>.

وهذه الرواية هي آخر الروايتين عن الإمام، فقد نقل عنه المروزي قوله: "إذا رأى الماء في الصلاة يمضي فيها ثم تبينت فإذا الأحبار إذا رأى الماء يخرج من

(١) قال البيهقي في المطلع على أبواب المنع (ص ٣٧): "التيمم في اللغة: القصد... وأصله: اتعبد والتوخى... قسم نقل في عرف انتهاء إلى مسح الوجه واليدين بشيء من التوسيد".

(٢) انظر: كتاب الروايتين (٢٠١)، المنع لاسيما (٢٥٧/١)، الهداية (٢١/١)، المعني (٣٤٧/١)، الكافي (٢٤١/١)، المحرر (٢٢/١)، الشرح الكبير (٢٤٦/٢)، التفريع (٢٢٣/١)، نثر كشي (٢٦٦/١)، مبدع (٢٦٧/١)، الإنصاف (٢٤٦/٢).

(٣) مسائل الكورسج (٨١).

(٤) انظر: المنهجي (٢٥١)، كشاف القناع (١٧٧/١).

صلاحيته ويتوضعا<sup>(١)</sup>، قال القاضي: "...ظاهر كلامه: أنه رجع عن قوله بالمشي فيها، فيجوز أن يقال: المسألة رواية واحدة؛ أن صلاحيته بطل، لكن أصحابنا حملوا كلامه على روايتين"<sup>(٢)</sup>، وقال الموداوي: "لذلك أسقطها [أي: رواية المضي في الصلاة] أكثر الأصحاب، وأثبتها ابن حامد وجماعة منهم المصنف هنا؛ نظراً إلى أن الروايين عن أصحابنا في وقتين فلم ينقص أحدهما بالآخر، وإن علم التاريخ بخلاف نسخ الشارع وهكذا اختلاف الأصحاب في كل رواية علم رجوعه عنها، ذكر ذلك الجدي في شرحه وغيره"<sup>(٣)</sup>.

المسألة الثانية: رجوع الزوج بالمهر على من غره إذا دخل بالمرأة فوجد بها عيباً: لا تختلف الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في استحقاق المرأة المهر إذا فسخ العقد بعد الدخول. نص عليه في رواية حرب وابن هانئ والكوسج<sup>(٤)</sup>. وقد توقف الإمام في رواية حرب في رجوع الزوج بالمهر على من غره؛ فقال: "يقال: يرجع به على الولي"، وقد اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في ذلك، فنقل عنه روايتان<sup>(٥)</sup>:

الرواية الأولى: أنه لا يرجع بالمهر على أحد. وهي ظاهر رواية ابن هانئ؛ حيث قال: "من الناس من يقول: يعوّض شيئاً، وهو قول شريح، ومن الناس من

(١) نقل رواية المروزي أكثر الأصحاب، ومنهم القاضي في كتاب الروايتين، والوفيق في الكافي، والتركشي في شرحه، وغيرهم؛ إلا أن القاضي في كتابه النعدة في الأصول (١٦١٧/٥) ذكر هذه الرواية ونسبها إلى رواية ابن إبراهيم، ولم أعتد عليها في مساند.

(٢) كتاب الروايتين (٩٠/١).

(٣) الإحصاف (٢٤٦/٢)، وكذا قل قبله التركشي في شرحه (٣٦٨/١).

(٤) انظر: مسائل حرب (١٣٥)، وابن هانئ (١٠٤١)، والكوسج (٨٨٠-٨٨١).

(٥) انظر: الهداية (٢٥٧/١)، المغني (٦٤/١٠)، الكافي (٦٣/٣)، انظر (٣٦/٢)، الشرح

الكبير (٥١٧/٢٠)، الشروع (٣١٩/٥)، التركشي (٢٥٠/٥)، المنذع (١١٠/٧)،

الإحصاف (٥١٧/٢٠).

يقول: لها المهر بما استعمل من فروجها، وهو قول علي بن أبي طالب، وبه أخذ.

الرواية الثانية: أنه يرجع بالمهر على من غره. نقل الكوسج أن الإمام - رحمه الله - قال بها بعد توقفه؛ حيث قال: "إذا تزوج الرجل المرأة فوجد بها جنونا أو جذاما أو برصاً؟ فلم يقل شيئاً. قلت تقول بحديث عمر وعلي؟ قال: لا أدري. وسأله بعد ذلك؟ فقال: لا أدري إلا أن يرجع على الولي". قال النورستاني: "هذا المشهور والمختار من الروايتين". والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين<sup>(١)</sup>.

وهذه الرواية هي آخر الروايات عنه، كما في رواية محمد بن الحكم فيما نقله النورستاني؛ إذ قال: "كنت أذهب إلى قول علي عليه السلام، ثم هبته فملت إلى قول عمر عليه السلام، قال عمر: "إذا تزوجها فرأى جذاماً أو برصاً فلها المهر بمسبها، ووليها ضامن الصداق"؛ ولذا قل الموفق في المغني: "...الصحيح أن المذهب رواية واحدة، وأنه يرجع به؛ فإن أحمد قال: كنت أذهب إلى قول علي فهبته، فملت إلى قول عمر: إذا تزوجها فرأى جذاماً أو برصاً فإن لها المهر بمسبها، وإياها، ووليها ضامن للصداق. وهذا يدل على أنه رجع إلى هذا القول"<sup>(٢)</sup>، ومع ذلك فقد أثبت الموفق في: المنع<sup>(٣)</sup> والكافي<sup>(٤)</sup> والهادي<sup>(٥)</sup> رواية عدم رجوع المغمور بالمهر على أحد، ولم يبين ضعفها!

المسألة الثالثة: حكم القراءة على القبر: اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في حكم قراءة القرآن على القبر، فنقل عنه روايتان<sup>(٦)</sup>:

(١) انظر: شرح المنهاج (٥٢/٢)، كشف القناع (١١٢/٥).

(٢) المغني (٦٤/١٠).

(٣) المنع (٥١٧/٢٠).

(٤) الكافي (٦٣/٢).

(٥) الهادي (ص ١٦١).

(٦) انظر: كتاب الروايات (٢١٦/١)، الهداية (٢٣/١)، المغني (٥١٨/٣)، الشرح الكبير =

الرواية الأولى: أن ذلك لا يُشرع. قال شيخ الإسلام: "نقل جماعة عن أحمد كراهة القرآن على القبر، وهو قول جمهور السلف، وعليها قدماء أصحابه..."<sup>(١)</sup> وقال أيضاً: "كرهها أحمد في أكثر الروايات عنه"<sup>(٢)</sup>، قال القاضي: "قال أبو بكر: نقل أبو بكر المروزي وأبو داود"<sup>(٣)</sup> ومثلاً وحيداً وأبو طالب وابن بلدنا وإسحاق بن إبراهيم"<sup>(٤)</sup> وغيرهم: أن القراءة لا تجوز عند القبر، وبعضهم يروي: أنها بدعة..."<sup>(٥)</sup>، ومن روى ذلك أيضاً عبد الله؛ حيث قال: "سألت أبي عن الرجل يحمل معه المصحف إلى القبر يقرأ عليه؟ قال: هذه بدعة. قلت لأبي: وإن كان يحفظ القرآن، يقرأ؟ قال: لا، يجيء ويسلم ويدعو ويتصرف..."<sup>(٦)</sup>، وقد رواها جماعة سوى من ذكرنا، ولذا "قال أبو حفص ابن مسلم العكبري: وقد روى عن أبي عبد الله يضع عشرة نفساً، كلهم يقول: بدعة ومحدث فأكبره"<sup>(٧)</sup>. وقد اختار هذه الرواية عبد الوهاب الوراق وأبو حفص العكبري وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهم.

الرواية الثانية: أن القراءة على القبر لا تُكروه. قال الشافعي: "هذا هو المشهور عن أحمد"<sup>(٨)</sup>، قال المروزي: "هي أصح الروايتين، وهذا المذهب، فإنه

= (٢٥٥/٦)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٠١/٢٤)، (٣١٧)، الروح لابن القيم (ص ١٠).

القرع (٣٠٤/٢)، المذبح (٢٨٠/٢)، الإصناف (٢٥٥/٦).

(١) القروع (٣٠٤/٢)، الاختيارات الفقهية (ص ٩٠).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣١٧، ٣١٢/٢٤).

(٣) انظر: مسائل أبي داود (ص ٥٨).

(٤) مسائل ابن هانئ (٩٤٦).

(٥) كتاب الروايتين (٢١٣/١).

(٦) مسائل عبد الله (٦٩٢).

(٧) كتاب الروايتين (٢١٣/١).

(٨) الشرح الكبير (٢٥٥/٦).



في الفروع وغيره، ونص عليه... وعليه أكثر الأصحاب<sup>(١)</sup>، والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين<sup>(٢)</sup>.

وقد نقل هذه الرواية جمع، منهم: عثمان بن أحمد الموصلي<sup>(٣)</sup> ومحمد بن قدامة الجوهري<sup>(٤)</sup> ومحمد بن أحمد المروزي<sup>(٥)</sup> وقد أورد القاضي روايته فقال: "نقل محمد بن أحمد المروزي عنه: إذا دخلتم المقابر فاقرأوا فيها فاتحة الكتاب والمعوذتين ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ واجعلوا ثواب ذلك لأهل المقابر، فإنه يصل إليهم. وظاهر هذا جواز القراءة من غير كراهة"<sup>(٦)</sup>، قلت: قد نص عليها في أكثر من رواية، فمنها ما رواه عبد الله قال: "سمعت أبي سئل عن رجل يقرأ عند القبر على الميت؟ قال: أرجو أن لا يكون به بأس"<sup>(٧)</sup>.

وهذه هي آخر الروايتين عن الإمام أحمد باتفاق الأصحاب، وانفرد أبو حفص العكبري فقال: "لعله قول قديم"<sup>(٨)</sup>، ونخالقه في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية

(١) الإنصاف (٢٥٥/٦).

(٢) النظر: شرح المنهاج (٣٦١/١)، كشف القبايح (١٤٧/٢).

(٣) عثمان بن أحمد الموصلي، من رواة المسند عن الإمام، قال ابن أبي يعلى: "صح إمامنا، روى عن أبيه، منها ما نقله من المسند لأبي حفص اليرمكي..."، فذكر قصة محمد

ابن قدامة الجوهري مع الإمام أحمد في القراءة على القبور، وسنأتي بعد حينها. انظر: طبقات الخبابة (٢٢٦/١)، المنهاج للأحمد (١٣٠/٢).

(٤) محمد بن قدامة الجوهري (٤٢٣٧) من رواة المسند عن الإمام، لم يذكر الأصحاب في ترجمته غير قصته مع الإمام أحمد في القراءة على القبور، وسنأتي حينها بعد قليل. انظر: طبقات الخبابة (٣١٥/١)، المنهاج لأحمد (٤٨٧/٢)، المنهاج للأحمد (٢٣/٢). وانظر تاريخ بغداد (١٨٨/٣).

(٥) النظر روايته في طبقات الخبابة (٢١٤/١).

(٦) كتاب الروايات (٢١٣/١).

(٧) مسائل عبد الله (٦٩١).

(٨) كتاب الروايات (٢١٣/١).

- مع أنه وافقه في اختيار رواية الكراهة - فقال: "رخص فيها في الرواية المتأخرة"<sup>(١)</sup>، ولذا قال المروزي: "قال الخليل وصاحبه: المذهب رواية واحدة: لا تكرر"<sup>(٢)</sup>، وبسط في المعنى قول الخليل وعلامه فقال: "قال أبو بكر: نقل ذلك [يعني: بدعية القراءة على القبر] عن أحمد جماعة، ثم رجع رجوعاً أبان به عن نفسه، فروى جماعة أن أحمد نهي ضريراً أن يقرأ عند القبر، وقال له: إن القراءة عند القبر بدعة. فقال له محمد بن قدامة الجوهري: يا أبا عبد الله: ما تقول في مَبَشِّر الحلبي<sup>(٣)</sup>؟ قال: ثقة. قال: فأخبرني مَبَشِّر عن أبيه<sup>(٤)</sup> أنه أوصى: إذا دفن أن يُقرأ عنده بطلاقة البقرة وخاتمتها. وقال: سمعت ابن عمر يُوصي بذلك. قال أحمد بن حنبل: فأرجع فقل للرجل يقرأ. وقال الخليل: حدثني أبو علي الحسن بن هشيم البراز شيخنا الثقة المأمون، قال: رأيت أحمد بن حنبل يُصلي خلف ضريبر يقرأ على القبور"<sup>(٥)</sup>.

وقد جزم السامري برواية عدم الكراهة، فقال: "ولا تكرر القراءة على القبر. وكان أحمد رحمه الله يكرهها، ثم رجع رجوعاً أبان به عن نفسه وقال: "يقرأ" بعد أن نهي عن ذلك. ومن أصحابنا من يتمسك بكرهه أولاً، ويجعل المسألة على روايتين!"<sup>(٦)</sup>. قلت: هذا صنع الأكثر.

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣١٧/٢٤).

(٢) الإنصاف (٢٥٥/٦).

(٣) قال ابن حجر في تقريب التهذيب (٢٤٦٥): "مَبَشِّر بن إسماعيل الحلبي، أبو إسماعيل الكلبي مولاهم، صدوق، من التاسعة: مات سنة مائتين. ع."

(٤) كذا الخبر في ترجمة محمد بن قدامة وفي كتب الفقه. وأما في ترجمة عثمان الموصلي - وقد روى القصة نفسها - فقد قال: "...كيف مَبَشِّر بن إسماعيل عند؟ قال: ثقة. قال: فإنه عن عبد الرحمن بن العلاء بن السلاج قال أبي: إذا مت فوضعتني في جدي فسوف قبري، واقعد عند قبري واقرأ فاتحة سورة البقرة وخاتمتها؛ فلما رأيت ابن عمر يفعل ذلك. فقال أبو عبد الله: ابعثوا إلى ذلك فردوه."

(٥) المعنى (٥١٨/٣)، وانظر: كتاب الروايتين (٢١٣/١).

(٦) للمسوعب "العبادات" (١٦٤/٣).

المسألة الرابعة: تقدم الصلاة الحاضرة على القائلة عند ضيق وقت الحاضرة: اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في وجوب الترتيب في قضاء القوائت هل يسقط مع ضيق الوقت، فنقل عنه أكثر الأصحاب روايتين<sup>(١)</sup>:

الرواية الأولى: أن وجوب ترتيب القوائت يسقط إن خشي فوت وقت الصلاة الحاضرة. نص عليها الإمام أحمد رحمه الله في رواية جماعة منهم: ولده صالح حيث قال: "قال أبي: أذهب إلى: (من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها)<sup>(٢)</sup>، إلا أن يكون في صلاة يخشى فوتها"<sup>(٣)</sup>، وقال: "...إذا خاف فوت العصر صلى العصر ثم صلى الظهر..."<sup>(٤)</sup>، وقال أيضاً في رواية عبد الله: "إذا خاف فسوت هذه بدأ بها؛ لأنه إن صلى تلك القائلة ضيع هذه، فيكون قد فاتته تلك وهذه"<sup>(٥)</sup>، وقال في مسائل أبي داود: "يبدأ بالتي يخاف فوتها"<sup>(٦)</sup>، وكذا نص عليها الإمام أحمد في مسائل ابن هانئ<sup>(٧)</sup>، والكوسج<sup>(٨)</sup>،

(١) انظر: الإرشاد في سبيل الرشاد (ص ٥٠)، كتاب الرويوت (١/٣٦)، الهداية (١/٢٦)، المستوعب "العبادات" (٤٢/٢)، اللغني (٣٤٠/٢)، الشكاي (٩٩/١)، البحر (٣٥/١)، الفرح الكبير (١٨٧/٣)، الرعاية (٧/١)، الفروع (٣٠٨/١)، الرركني (٣٠٣/١)، المبدع (١/٣٥٦)، الإنصاف (١٨٧/٣).

(٢) متفق عليه: رواه البخاري (٥٩٧) في كتاب: موافقت الصلاة (٩)، باب: من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها ولا يعيد تلك الصلاة (٣٧)، ومسلم (٦٨٤) في كتاب: المساجد (٥)، باب: قضاء الصلاة الفائتة (٥٥). كلام من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه. ورواه مسلم أيضاً في الباب نفسه (٣٨٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) مسائل صالح (٣٣٠).

(٤) مسائل صالح (١٧٦).

(٥) مسائل عبد الله (٢٤٦)، وانظر نص الإمام علي ذلك عنده أيضاً في: (٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤).

(٦) مسائل أبي داود (ص ٤٩).

(٧) مسائل ابن هانئ (٣٦٥، ٣٦٨).

(٨) مسائل الكوسج (١٣٣)، حيث قال: نقلت: إذا فاتته الظهر وهو يخشى فوت العصر

ومنهجاً<sup>(١)</sup>، والأثر، وإبراهيم بن الحارث<sup>(٢)</sup>، وغيرهم. وقد صحح هذه الرواية أكثر من ذكر الروايين. وقال المرداوي: "هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب"<sup>(٣)</sup>. والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين<sup>(٤)</sup>.

الرواية الثانية: يبدأ بالقوائت، وإن فات وقت الحاضرة. اختارها الخلال وصاحبه<sup>(٥)</sup>. قال القاضي: "نقل الحسن بن ثواب أن الترتيب لا يسقط"<sup>(٦)</sup>. وقد ردَّ هذه الرواية بعض الأصحاب؛ حيث قال الموفق: "قال أبو حفص: هذه الرواية تخالف ما نقله الجماعة، فإما أن يكون غلطاً في النقل، وإما أن يكون قولاً قديماً لأبي عبد الله"<sup>(٧)</sup>. وقال القاضي: "عندي أن المسألة رواية واحدة، وأنه يسقط؛ لأنه قال في رواية مهنّا في رجل نسي صلاة فذكرها عند حضور صلاة الجمعة: يبدأ بالجمعة؛ هذه يخاف فوقها. فقال له: كنت أحفظ عنك أنك كنت تقول إذا صلى وهو فاكّر لصلاة فاتية: إنه يعيد؟ قال: كنت أقول. فظاهر هذا أنه رجع عن ذلك"<sup>(٨)</sup>.

== تأيهما يبدأ؟ قال: يبدأ بانني يخاف فوقها العصر أو الفجر ==

(١) لا تنصّر في المسائل الكبار (٣٢٥/٢)؛ حيث نقل عنه "فمن ترك الصلاة متنبّه: فلا يصلي صلاة مكتوبة إلا في آخر وقتها حتى يقضي ما عليه من الصلاة".

(٢) قال القاضي في كتاب الروايتين (٣٢٥/٢): "نقل صالح والأثر وإبراهيم بن الحارث وأبو داود: أنّه لا يسقط".

(٣) الإنصاف (١٨٧/٣).

(٤) انظر: شرح المنتهى (١٣٨/١)؛ كشف القناع (٢٦٢/١).

(٥) انظر: المغني (٣٤٠/٢)، نور كشي (٦٣٠/١)، الإنصاف (١٨٧/٣).

(٦) كتاب الروايتين (٣٢٥/٢).

(٧) للمغني (٣٤١/٢)، قلت: وإنما حرم أبو حفص التفكير في رؤوس السائل (٢٠٩/١) بالرواية الأولى، ولم يذكر هذه الرواية.

(٨) كتاب الروايتين (٣٢٥/٢).

## الفصل الثالث:

### اختلاف طرق الأصحاب في تحرير محل اختلاف الرواية

اختلفت وتنوعت طرق الأصحاب في تصانيفهم. وظهر هذا الاختلاف في صور شتى منها: ترتيب الموضوعات الفقهية<sup>(١)</sup>. وتقسيم المسائل وأساليب عرضها<sup>(٢)</sup>. وما تحمل عليه ألقاظ الإمام أحمد المحتملة للكرامة أو التعويم

(١) ومثال ذلك: اختلافهم في موضع كتاب الجهاد؛ حيث إنَّ طرقي أكثر المتقدمين من الأصحاب تأخير كتاب الجهاد؛ حيث جعلوه عقب عتب الخدود. وهذه طريقة الخرفي في: مختصره، وابن أبي موسى في: "الإرشاد إلى سبيل الرشاد"، وإبي المواهب العكبري في: "رؤوس المسائل"، وأحمد في: "أخبر"، والبرقي في: "الكافي" و"العدة"، وابن منيع في: "الشروع". والطريق الثانية: تقديم كتاب الجهاد إلى قسم العبادات؛ فيجعل بعد الحج. وهذه طريقة المرفق في: "المقنع"، وأكثر متأخري منهج: الحناري في: "الإقناع"، والفتوح في: "منتهى الإزادات"، ومرعي الكرمي في: "دليل الطالب"، والبهوتي في: "عمدة الطالب".

(٢) ومثال ذلك: اختلافهم في تقسيم المياه؛ حيث فإن المرداوي في الإنصاف (٣٣/١): "اعظم أن لأصحاب في تقسيم الماء أربع طرق:

أحدها: وهي طريقة المشهور، أن الماء ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ظهور وظاهر ونجس.

الطريق الثاني: أنه ينقسم إلى قسمين: ظاهر وظهور ونجس. وهي طريقة الشيخ تقي الدين؛ فإن عنده أن كل ماء ظاهر يخص به الطهارة، وسواء كان مطلقاً أو مقيداً كسقاء التوردة ونحوه، نقله في الفروع عنه في باب الحيض.

الطريق الرابع: أنه أربعة أقسام: ظهور وظاهر ونجس ومنكوك فيه لأشبهائه بغيره. وهي طريقة ابن رزق في شرحه<sup>(٤)</sup>.

وللوجوب أو الندب<sup>(١)</sup>، ونحو ذلك.

وكان مما اختلفت فيه طرق الأصحاب أيضاً: تحرير محل الاختلاف في بعض ما اختلفت الرواية فيه عن الإمام أحمد رحمه الله؛ إذ قد تروى عن الإمام الروائين في مسألة، ثم تختلف أفهام الأصحاب في معناها، أو لا يقف بعضهم على الفاظها<sup>(٢)</sup>، فتقل في طريقة هاتين الروائين في المسألة مطلقتين، وتقل في طريقة ثانية هاتين الروائين ولكن بتقيدها بقيد، وتقل في طريقة ثالثة مقيدة بقيد ثان، وهكذا قد تختلف الرواية عن الإمام أحمد في مسائل ليس له فيها نص واحد، فضلاً عن نصوص معارضة.

والأصحاب - في مثل هذه المسائل - متفقون على أن الاختلاف عن الإمام إنما هو في واحدة من هذه المسائل لا في جميعها، غير أن طرقهم اختلفت في تعيين هذه المسألة؛ ولذا إن صاحب كل طريقة لا يذكر اختلاف الرواية عن الإمام إلا في مسألة واحدة. وبذلك يعلم ما يقع فيه كثير من الباحثين من الخطأ، حين يعملون في بعض المسائل إلى جمع الروايات عن الإمام أحمد فيها من مصنفات الأصحاب، دون أن يتنبهوا إلى اختلاف طرق المصنفين، حيث لم يقل

(١) فمن الفاظ الإمام الحنبلية مما يحتمل التحريم أو الكراهة؛ قوله: أحضى أن يكون كذا؛ أو أن لا يكون. أو قوله: لا ينبغي، أو لا يصلح؛ أو لا يحسن؛ أو استحبته، أو لا أحب كذا، أو أكرهه، أو هذا يشنع... ونحو ذلك. ومن الفاظ التي تحتمل الوجوب أو الندب؛ قوله: يحسن، أو أحسن، أي، أحب إلى، أو أمتحسنة... إلى غير ذلك. انظر هذه الصيغ والاختلاف في دلائلها في كتاب: تهذيب الأجرية فهو أجمعها، وانظر: العدة في الأصول (١٦٢٢/٥-١٦٣٦)، صة الفتوى (ص ٩٠-٩٥)؛ الإنصاف (٣٠/٣٧٤-٣٧٦)، للدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص ١٢٦-١٣٦)؛ أصول مذهب الإمام أحمد (ص ٧٩-٨٠)، مفاتيح الفقه الحنبلية (٩/٢-٤١)، مصطلحات الفقه الحنبلية (ص ١٠٥-٥١).

(٢) لذا كثيراً ما يعلن المحققون من الأصحاب تصنيفهم لبعض هذه الطرق بأنها تختلف المذهب المخصوص عن الإمام أحمد.

أخذ منهم بثبوت جميع هذه الروايات عن الإمام أحمد في هذه المسائل جميعاً. كما أن من مصنفات الأصحاب ما غني بحصر الروايات المنقولة عن الإمام، فتجدها تجمع بين هذه الروايات دون الإشارة - في أكثر الأحيان - إلى ما قدمت من اختلاف الطرق.

ويظهر هذا المنهج جلياً في كتاب: "الفروع" لشمس الدين ابن مفلح، فمع أن ابن مفلح قد أقر له الأصحاب بالإمامة: حتى قال لقرينه ابن القيم: "ما تحت قبة القفلك أعلم بمذهب الإمام أحمد من ابن مفلح"<sup>(١)</sup>، وقد قيل فيه: "كان غاية في نقل مذهب الإمام أحمد"<sup>(٢)</sup>، وقيل: "كان بارعاً فاضلاً متقناً، ولا سيما في علم الفروع"<sup>(٣)</sup>.

وقد ظهر هذا التصحر من ابن مفلح في كتابه: "الفروع"؛ ولها قال المرداوي في: "تصحيح الفروع": "كتاب الفروع من أعظم ما صنف في فقه الإمام أحمد نفعاً، وأكثرها جمعاً، وأتمها تحريراً، وأحسنها تحبيراً، وأكملها تحقيقاً، وأقربها إلى الصواب طريقاً، وأعدلها تصحيحاً، وأقومها ترجيحاً، وأغزرها علماً، وأوسطها حجماً، قد اجتهد في تحريره وتصحيحه، ونثر عن ساعد جده في تقييده وتقيقه، فحرق نقوله، وهذب أصوله، وصحح فيه المذهب، ووقع فيه على الأكثر والمطلب، وجعله علماً كالطراز المذهب، حتى صار للمطالب عمدة، وللناظر فيه حصناً وغدة، ومرجع الأصحاب في هذه الأيام إليه، وتوكلهم في التصحيح والتحرير عليه؛ لأنه اطلع على كتب كثيرة، ومسائل غزيرة، مع

(١) المقصد الأرشد (٥١٩/٢)، وقد نقل المرداوي في تصحيح الفروع (٢٤/١): "إنه يمكن من ترجمته إلا ما حكى عن العلامة ابن القيم أنه قال: "ما تحت قبة القفلك أعلم بمذهب الإمام أحمد من للشيخ محمد بن مفلح" فكان كتابه، وناهيك هذا الكلام من هذا الإمام في حقه".

(٢) المقصد الأرشد (٥١٨/٢).

(٣) المنهج الأحمد (١١٨/٥).

تحرير وتحقيق، وإمعان نظر وتدقيق<sup>(١)</sup>.

وفي الجملة لا تكاد توجد مسألة ولا رواية أو وجهة أو قول في المذهب إلا أشار إليه ابن مفلح في كتابه: الفروع، حتى لقب الكتاب: "مكتسبة المذهب"، حيث قال ابن عبد الهادي: "كتاب الفروع في الفقه، جمع فيه غالب المذهب، ويقال: هو مكتسبة المذهب، سمعت ذلك من شيخنا أبي الفرج<sup>(٢)</sup>..."<sup>(٣)</sup>.

ومن هنا نعلم أن عناية ابن مفلح في كتابه: الفروع في كل مسألة كانت منصباً على استقراء وحصر الروايات عن الإمام أحد فيها دون التفات أو إشارة - في أكثر الأحيان - إلى ما كان منها منشؤه اختلاف طرق الأصحاب؛ ولذا اجتمع فيه من الروايات المتعارضة ما لم يجتمع في غيره، فوقع كثير من الباحثين في الخطأ حين نظروا في كتاب الفروع وأمثاله فهأهم كثرة الروايات المتعارضة، ولم يتنبهوا إلى أن كثيراً من هذه الروايات إنما كان منشؤها اختلاف طرق الأصحاب في تحرير محل اختلاف روايتين متعارضتين عن الإمام أحمد.

• أمثلة تطبيقية:

المسألة الأولى: اجتماع التعليق والقسم في الطلاق: ومثال ذلك قول

(١) تصحيح الفروع (٢٢/١).

(٢) أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن إبراهيم بن يوسف بن الحبال، الطبرستاني، توفى الصالحية، الفقيه الثوري المحدث المتقن (٩-٨٦٦هـ) قال تلميذه ابن عبد الهادي: "كان يشتغل في جميع الكتب، كإخرقني وانتقيع والمحرر والمعدة وغير ذلك للحنابلة، ويشتغل لهم كالمشاقفة في المنهاج وغيره، وأخفقيه والثانكية، وولي القضاء، وكان صاحب رهن ورضاً وورع ودين ونفس رضية ضيقة وكلام حسن، تابعاً للنسنة والآثار، يقوم كثيراً ويصوم غالب أيامه... لم يختلف الخالف أنه لم ير مثله ديباً وزهداً وتواضعاً - لا في الخبالة ولا في غيرهم - ثم يموت". انظر: الجوهر المنضد (ص ٦٤)، الشهيج للأحمد (٢٧١/٥)، الدر المنضد (٢٦٧/٢).

(٣) الجوهر المنضد (ص ١١٣).



الرجل: أنت طالق إن دخلت الدار إن شاء الله تعالى، أو: أنت طالق لتدخلن الدار إن شاء الله، أو: أنت طالق لا تدخلين الدار إن شاء الله. وقد اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في ذلك، واختلفت طرق الأصحاب في تحوير محل اختلاف الرواية. قال العلامة ابن الدحمان في قواعده: "...هذا فيه نزاع معروف في مذهب الإمام أحمد. وعور شيخنا أبو الفرج<sup>(١)</sup> في ذلك سبع طرق للأصحاب:

الطريقة الأولى: أن في المسألة روايتين مطلقاً، سواء كان الحلف بصيغة الجزاء أو القسم. وهذه الطريقة مقتضى كلام أكثر المتقدمين من الأصحاب؛ كإبي بكر عبدالعزيز والقاضي وابن عقيل وغيرهم...

الطريقة الثانية: أن الروايتين في الحلف بالطلاق بصيغة القسم وفي التعليق على شرط يقصد به الحلف أو المنع، دون التعليق على شرط يقصد به الطلاق بنية. وهذه الطريقة اختيار أبي العباس، وهي مقتضى كلام جماعة من الأصحاب.

الطريقة الثالثة: أن الروايتين في صيغة التعليق إذا قصد ردّ المشينة إلى الطلاق أو أطلق، فاما إن ردّ المشينة إلى الفعل فإنه ينفعه قولاً واحداً. وكذا إن حلف بصيغة القسم؛ فإنه ينفعه الاستثناء قولاً واحداً. وهذه طريقة صاحب الخرد...

الطريقة الرابعة: طريقة صاحب المغني؛ وهي: أن الروايتين في صورة التعليق بالشرط إذا لم يؤدّ المشينة إلى الطلاق. فإن ردها إلى الطلاق فهو كما لو نجز الطلاق واستثنى فيه. وإن أعلق النية فالظاهر رجوعه إلى الفعل دون الطلاق... ولو ردّ المشينة إلى الفعل نفعه قولاً واحداً؛ كما ينفعه في القسم. وهذه توافق طريقة صاحب الخرد، إلا أنها مخالفة لها في أنه إذا أعاد الاستثناء إلى الطلاق لم ينفع، كما لا ينفع في المنعز، وهو الذي ذكره ابن عقيل وغيره...

(١) يعني: ابن رجب رحمه الله تعالى. ولم ألق على هذا في قواعدها فلعلمه في كتاب النسر.

الطريقة الخامسة: طريقة صاحب التلخيص<sup>(١)</sup>، وهي: حمل الروايين على اختلاف حالين، فإن كان الشرط نفيًا لم تطلق؛ نحو إن قال: أنت طالق إن لم أفعل كذا إن شاء الله، فلم يفعله، فلا يحدث. وإن كان إثباتًا حدث؛ نحو: إن فعلت كذا فأنت طالق إن شاء الله، ففعلته، فإنه يحدث. وهذه الطريقة مخالفة للمذهب المنصوص؛ لأن نصَّ أحمد إنما هو في صورة الشرط الشرطي، وقد اختلف قوله فيه على روايتين، فكيف يصح تزيين الروايين على اختلاف حالين....

الطريقة السادسة: طريقة القاضي أبي يعلى في الجامع الكبير؛ أنه قال: عندى في هذه المسألة تفصيل. ثم ذكر ما مضمونه: أنه إذا لم توجد الصفة التي هي الشرط المعلق عليه الطلاق انبنى الحكم على علة وقوع الطلاق المنجز المستثنى [فيه]<sup>(٢)</sup>.

فإن قلنا: العلة أنه علق على مشيئة لا يتوصل إليها لم يقع الطلاق رواية واحدة؛ لأنه علقه بصفتين، إحداهما: دخول الدار مثلاً، والأخرى: المشيئة [وما]<sup>(٣)</sup> وجدنا، فلا يحدث.

وإن قلنا: العلة علمنا بوجود مشيئة الله لوجود لفظ الطلاق انبنى على أصل آخر؛ وهو ما إذا علق الطلاق بصفتين فوجدت إحداهما، مثل أن يقول: أنت طالق إن دخلت الدار رضاء زيد، فدخلت الدار ولم يشأ زيد، فهل يقع

(١) أبو عبد الله فخر الدين محمد بن الحضر ابن تيمية، تقيده للمفسر الخطيب الراعي (٥٤٢-٥٢٢هـ) كان بينه وبين موفق الدين ابن قدامة مراسلات ومكتاتبات، له تصانيف كثيرة منها ثلاثة مصنفات في المذهب على طريقة البسيط والوسيط والوجيز للغزالي؛ أكبرها: تلخيص المطلب في تلخيص المذهب، وأوسطها: ترغيب القاصد في تقريب المقاصد، وأصغرهما: بلغة الساجب وربة الرغب. انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (١٥١/٢)، المقصد الأروشد (٤٠٦/١)، المنهج الأحمد (١٦٧/٤).

(٢) في قواعد ابن اللحام: "منه"، وجرى تصويبه من الإنصاف.

(٣) في قواعد ابن اللحام: "وقد"، وجرى تصويبه من الإنصاف.

الطلاق؟ على روايتين، كذلك هاها يخرج على روايتين. وأما إن وجدت الصفة وهي دخول الدار فإنه ينبغي على العلين أيضاً...

الطريقة السابعة: طريقة ابن عقيل في المفردات؛ فإنه جعل الروايتين في وقوع الطلاق بدون وجود الصفة: فأما مع وجودها فيقع الطلاق قولاً واحداً. وجعل مأخذ الروايتين في وقوعه ليل الصفة أن المشية إن عادت إلى الطلاق كما شاء وقع المنجز، وإن عادت إلى الفعل لم يقع الطلاق حتى توجد... وهذه أضعف الطرق...<sup>(١)</sup>.

المسألة الثانية: استقرار المهر بالخلوة:

اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في استقرار المهر بالخلوة بالمرأة بعد العقد، فنقل عنه روايتان<sup>(٢)</sup>:

الرواية الأولى: أن الخلوة بالمرأة بعد العقد حكمها حكم الدخول، فيستقر بها المهر وإن لم يطق. نص عليه في رواية حرب، وصاح، وعبد الله، وأبي داود، وابن هانئ، والكويسج<sup>(٣)</sup>. ويستوي في هذه الرواية ما لو كان هناك مانع من الموطء أم لا، وسواء أكان المانع شرعياً كالصوم والإحرام أم حسياً، وسواء أكان المانع من جهته كإحرامه أو عنه<sup>(٤)</sup> أم من جهتها كحفظها أو تلفها<sup>(٥)</sup>.

(١) قواعد ابن اللحام (ص ٢٦٦-٢٧٢) باختصار، وانظر: الإنصاف (٢٧١/٥٧١).

(٢) انظر: المنقذ (١٥٣/١٠)، الشرح الكبير (٢٥٠/٢١)، الفروع (٢٧١/٥)، الزركشي (٣١٣/٥)، الفروع (ص ٣٣٠)، الإنصاف (٢٢٧/٢١).

(٣) انظر: مسائل حرب (٢٥١-٢٥٦)، وصاح (٧٩٩-٧٩٩: ١٥٢١)، وعبد الله (١٤٠١-١٤٠٥)، وأبي داود (ص ١٦٥)، وابن هانئ (١٠٥١)، والكويسج (٩٦٠، ٩٦٩).

(٤) قال البعلي في المطلع على أبواب النكح (ص ٣١٩): "العنف - يفتح لواء والناء - مصدر رقت لواء بكسر الهمزة وتفتح رقا: إذا التجم فرجها".

(٥) قال البعلي في المطلع على أبواب المنقذ (ص ٣٢٢): "الزئق - بكسر العين والنون المشددة

- العاجر عن الموطء، وربما اشتبهه ولا يمكنه، مشتق من: "عن الشيء" إذا اعترض".

والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين<sup>(١)</sup>. وهي من مفردات المذهب<sup>(٢)</sup>.  
الرواية الثانية: أن المهر لا يتقرر إلا بالوطء. وقد ساق صاحب المعنى  
والزر كشي وغيرهما هذه الرواية بصيغة التمریض، وقال في القواعد: "من  
الأصحاب من حكى رواية أخرى: أنه لا يستقر المهر باخلوة بغيرها بدون  
الوطء، أخذاً مما روى يعقوب بن مختار عن أحمد: "إذا خلأ بها وقال لم أطأها -  
وصدقته - أن لها نصف الصداق وعليها العدة". وأكر الأكثرون هذه الرواية،  
وحملوا رواية يعقوب هذه الرواية هذه على وجه آخر...<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلفت طرق الأصحاب في عمل الاختلاف في هذه المسألة؛ ونذا  
قال الزر كشي: "...أعلم أن لأصحاب قد اختلفت طرقهم في هذه المسألة بعد  
اتفاقهم فيما علمت أن المذهب الأول:

١. فمن زاعم أن الروايتين في المانع سواء كان من جهته أم من جهتها،  
شرعياً كان كما تقدم أم حسباً كالجيب<sup>(٤)</sup> والرتق، وهذه طريقة أبي الخطاب في  
خلافه الصغير وأبي البركات.

٢. ومن زاعم أن محلها فيما إذا كان المانع من جهتها، أما إن كان من  
جهته فإن الصداق يتقرر بلا خلاف. وهذه طريقة القاضي في الجامع والشريف  
في خلافه.

٣. ومن زاعم أن محلها فيما إذا منع الوطء ودراعيه، كالإحرام والصيام،  
أما إن منع الوطء فقط، كالحيض والرتق فيتقرر الصداق. وهذه طريقة القاضي  
في الجرد - فيما أظن - وأبي علي ابن البناء.

(١) انظر: شرح المنهاج (٧٦/٣)، كشاف التنقيح (١٥١/٥).

(٢) انظر: الإنصاف (٢٢٧/٢)، منع النكاح المشافهاات (١٣٢/٢).

(٣) الشرايع (ص ٣٣٠).

(٤) الجيب يفتح الجيم: القطع، والخبر: من قطعت ما لا يكون. انظر (جيب): الثاموس الجيب  
(ص ٨٢)، المعجم الوسيط (ص ١٠١).

٤. ومن زاعم أن محلها في المانع الشرعي، أما المانع الحسي فيقرر معه الصداق. وهذه طريقة القاضي في لروايتين، وهي قريبة من التي قبلها.

٥. ويثرب من ذلك طريقة أبي محمد في المعنى: أن المسألة على ثلاث روايات، الثالثة: إذا كان المانع مأكداً، كالإحرام والصيام لم يكمل الصداق، وإلا كمل<sup>(١)</sup>.

وقد جمع ابن مفلح بين هله الطرق، فثبت أكثر هذه الروايات فقال: "...فإن كان بهما أو بأحدهما مانع، كالإحرام وحیض ورجب وركن ونضارة<sup>(٢)</sup> تقرر، وعنه: إن كان به، وعنه: لا...<sup>(٣)</sup>".

المسألة الثالثة: استعمال الماء المستخّن بنجاسة: اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في كراهة استعمال ماء إذا سُخّن بنجاسة؛ فنقلت عنه روايتان. وقد اختلفت طرق الأصحاب في محل هاتين الروايتين على أربعة عشر طريقة، يتحصل من مجموعها - بعد حذف المكرر - أكثر من عشرين رواية في المسألة، لم يقل أحد من الأصحاب بشوقها جميعاً عن الإمام.

وقد استقصى المرداوي في الإنصاف طرق الأصحاب في هذه المسألة فقال: "...اعلم: أن للأصحاب في هذه المسألة طرقاً:

أحداها: وهي أصحابها، أن لها روايتين مطلقاً، كما جزم به المصنف هنا. وقطع بها في الهداية، والمستوعب: والتلخيص، والبلغة، والخبر، والخلاصة، وغيرهم. وقدمها في الفروع، والظم، والرعاية الصغرى، وغيرهم. وصححها في الرعاية الكبرى...

(١) شرح الزركشي (٣١٩/٥)، وانظر: القواعد (ص ٣٣٠).

(٢) النضارة: مصدر نضارة في المعجم الوسيط: "النضرة: المزهرة من الخوان، ويقال: فلان نضرة سفر: مُجَهَّد من السفر. وثوب نضرة: خشن. وسهم نضرة: فاسد من كثرة ما رمى به".

انظر (نضا): القاموس المحيط (ص ١٧٧٦)، المعجم الوسيط (ص ٩٦٩).

(٣) الفروع (٢٧٣/٥).

الطريقة الثانية: إن ظنَّ وصول النجاسة كُرهه، وإن ظنَّ عدم وصولها لم يُكرهه، وإن تردد، فالروايتان، وهي الطريقة الثانية في الفروع.

الطريقة الثالثة: إن احتمل وصولها إليه: كُرهه قولاً واحداً. وحُزم به في المذهب الأحمد. وإن لم يحتمل لروايتان. ومحل هذا الماء اليسير، فأما الكثير: فلا يُكره مطلقاً. وهي طريقة أبي القاء في شرحه، ومشارح الخو.

الطريقة الرابعة: إن احتمل واحتمل من غير ترجيح، فالروايتان. ومحل ابن منبج كلام المصنف عليه، وهو بعيد، وإن كان الماء كثيراً لم يُكرهه. وإن كان حصيلاً لم يُكرهه. وقيل: إن كان يسيراً، ويعلم عدم وصول النجاسة لم يُكرهه. وفيه وجه: يُكرهه. وهي طريقة ابن منبج في شرحه.

الطريقة الخامسة: إن لم يعلم وصولها إليه، والحائل غير حصين: لم يُكرهه. وقيل: يُكرهه، وإن كان حصيلاً لم يُكرهه، وقيل: يُكرهه. وهي طريقة ابن رزق في شرحه.

الطريقة السادسة: المستثنى بها قسمان: أحدهما: إن غلب على الظن عدم وصولها إليه، فوجهان: الكراهة اختيار القاضى، وهو أشبه بكلام أحمد. وعدمها اختيار الشريف أبي جعفر وابن عقيل. والثاني: ما عدا ذلك، فروايتان: الكراهة، ظاهر المذهب. وعدمها: اختيار ابن حامد. وهي طريقة الشارح، وابن عبيدان.

الطريقة السابعة: المستثنى بها أيضاً قسمان: أحدهم: أن لا يتحقق وصول شيء من أجزائها إلى الماء، والحائل غير حصين، فيُكرهه. والثاني: إذا كان حصيلاً فوجهان: الكراهة، اختيار القاضى. وعدمها: اختيار الشريف وابن عقيل. وهي طريقة المصنف في المغنى، وصاحب الحاوي الكبير.

الطريقة الثامنة: إن لم يتحقق وصولها فروايتان، الكراهة وعدمها، وإن تحقق وصولها: فنجس. وهي طريقته في الحاوي الصغير.

الطريقة التاسعة: إن احتمل وصولها إليه، ولم يتحقق: كُرهه في رواية مقدمة. وفي الأخرى: لا يُكرهه. وإن كانت النجاسة لا تصل إليه غالباً، فوجهان:

الكراهة وعدمها. وهي طريقة المصنف في الكافي.

الطريقة العاشرة: إن كانت لا تصل إليه غالباً، ففي الكراهة روايتان. وهي طريقة المصنف في الحادي. قال في القواعد الفقهية: إذا غلب على الظن وصول الدخول، ففي الكراهة وجهان، أشهرهما: لا يُكره.

الطريقة الحادية عشر: إن احتمل وصولها إليه ظاهراً كره، وإن كان بعيداً فوجهان، وإن لم يحتمل لم يُكره، على أصح الروايتين، وعنه: لا يُكره بحال. وهي طريقة ابن تميم في مختصوه.

الطريقة الثانية عشر: الكراهة مطلقاً في رواية مقدمة. وعدمها مطلقاً في أخرى. وقيل: إن كان حاله حصيناً لم يُكره. وإلا كره إن قل. وهي طريقته في الرعاية الصغرى.

الطريقة الثالثة عشر: إن كانت لا تصل إليه لم يُكره، في أصح الروايتين. وقيل: مع وثاقة الحائل. وهي طريقته في الفائت.

الطريقة الرابعة عشر: يُكره مطلقاً على الأصح إن بُرد. وقيل: وإن قل الماء وحائله غير حصين كره. وقيل: غالباً. وإلا فلا يُكره، وإن علم وصولها إليه: نجس على المذهب. وهي طريقته في الرعاية الكبرى. وفيها زيادة على الرعاية الصغرى.

فهذه [أربعة عشر]<sup>(١)</sup> طريقة. ولا تخلو من تكرار وبعض تداخل...<sup>(٢)</sup> المسألة الرابعة: اشتراط الكفاءة في النكاح: اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في شروط الكفاءة على روايتين<sup>(٣)</sup>:

(١) هكذا في الأصل ولعل للصواب: "أربع عشرة".

(٢) الإنصاف (٤٨/١) - ٥٠.

(٣) انظر: كتاب الروايتين (٩٢/٢)، الحداية (٢٥٠/١)، الإقصاص (١٢١/٢)، المغني (٣٩١/٩)، الكافي (٣١/٣)، المحرر (١٨/٢)، الشرح الكبير (٢٠/٢٠)، زاد المعاد (١٦٠/٥) =

الرواية الأولى: أنها شرطان: الدين والنسب.

الرواية الثانية: أنها خمسة: الدين والنسب والحرية والمال والصناعة.

والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين<sup>(١)</sup>.

واختلفت الرواية عنه رحمه الله هل الكفاءة في النسب شرط في صحة النكاح؟ اختلف النقل عن الإمام على روايتين<sup>(٢)</sup>:

الرواية الأولى: أنها شرط في صحة النكاح. قال الترمذي: "هذا المصنوع والمشهور". قلت: هذا منصوص في رواية حرب، فقال: "سألت أحمد عن مولى يتزوج العربية؟ قال: لا. قلت: يفرق بينهما؟ قال: نعم"<sup>(٣)</sup>. وكذا نص على التفريق بينهما في رواية ابن هانئ<sup>(٤)</sup>، والأثر نقلها ابن رجب<sup>(٥)</sup>، وصالح<sup>(٦)</sup>. قال في الإصناف: "هي المذهب عند أكثر المتقدمين"، وهذه الرواية من مفردات المذهب<sup>(٧)</sup>.

الرواية الثانية: أنها شرط في لزوم النكاح لا في صحته، وهي ظاهر ما رواه أبو داود، حيث قال: "سمعت أحمد سئل عن مولى تزوج بعربية، يُفرق بينهما؟ فلم يجب فيه. ثم قال: يجيء رجل أسلم أبوه بالأمس يتزوج هاتمية، يقول: إنه كنز!

= الفروع (١٩٠/٥): الترمذي (٢٨٨/٥)، البشع (٥٣/٧)، الإصناف (٢٠٠/٢٠٠).

(١) شرح المنهاج (٢٦/٣)، كشف النقاب (٦٧/٥).

(٢) انظر: الهداية (٢٥٠/١)، الإصناف (١٢١/١)، المنهاج (٣٨٧/٩)، النكاح (٣٠/٣)، المحرر

(١٨٨/٢)، الشرح الكبير (٢٥٣/٢٠)، زاد المعاد (١٦١/٥)، الفروع (١٨٩/٥)،

التركمشي (٥٩/٥)، البشع (٤٩/٧)، الإصناف (٢٥٣/٢٠).

(٣) مسائل حرب (٥٨).

(٤) مسائل ابن هانئ (٥٨٢، ٩٩٢).

(٥) القواعد (ص ٣٢٢).

(٦) مسائل صالح (٨٥١-٨٥٢).

(٧) انظر: الإصناف (٢٠٠/٢٥٣)، منح الشفا المشافيات (١١٤/٢).



إنكاراً لذلك<sup>(١)</sup>. وقد صحَّح المؤلف في المقنع هذه الرواية، وقال في المغني: "هو قول أكثر أهل العلم"، وقال في الإصناف: "هو المذهب عند أكثر المتأخرين"، وقد جزم به في الإقناع والغاية، فيما أطلق الروايين في المنتهى<sup>(٢)</sup>.

وقد اختلفت طرق الأصحاب في تحريج روایتي النزوم والصحة في باقي شروط الكفاءة، فقال الزركشي: "...واختلفت طرق الأصحاب؛ هل روايتنا الصحة والنزوم في الخمسة أو في بعضها؟

١. فقال القاضي في: "الجامع الكبير" وهو ظاهر كلامه في: "التعليق"، وأبو الخطاب في: "الهداية"، وأبو محمد وطائفة: هما في الشرائط الخمسة.

٢. وقال في "الجرد": محلهما في الدين والمنصب فقط، أما الثلاثة الباقية فلا تبطل، رواية واحدة.

٣. وجع أبو البركات الطريقتين؛ فجعل في المسألة ثلاث روايات، الثالثة:

يختص البطالان بالمنصب والدين فقط.

٤. وقال القاضي في: "الجرد": يتوجه اختصاص البطالان بالنسب فقط؛ وهذه طريقته في: "الروايتين" وفي: "التعليق" التزاماً كما تقدم.

٥. وقال أبو العباس: لم أجد عن أحد نصاً ببطالان النكاح لفقر أو رق، ولم أجد عنه نصاً بإقرار النكاح مع عدم الدين والمنصب، ونصٌ على التفريق بالحيكة في رواية حنبل وعلي بن سعيد. وهذه طريقة خامسة<sup>(٣)</sup>.

(١) مسائل أبي داود (ص: ٥٥).

(٢) النظر: شرح المنتهى (٢/٢٦): كشاف الفناح (٦٧/٥): غاية المنتهى (٦٥/٣).

(٣) الزركشي (٧١/٥-٧٢).

## الفصل الرابع:

### عدم جمع بعض الأصحاب بين الروايات المتعارضة

لم يختلف الأصحاب في مسائل الأصول في أن نصوص الشارح إذا تعارض منها نصان وجب الجمع بينهما بحملهما على اختلاف حائين أو محلين ما أمكن، فيحمل العام منهما على الخاص والمطلق على القيد والجمل على المين؛ لما قرروا أن إعمال كلام الدليلين أولى من إلغاء أحدهما، وكذلك إن علم تاريخهما فالأخير ناسخ للمتقدم<sup>(١)</sup>. والنسخ من إعمال الدليلين أيضاً؛ إذ يقول المرداوي: "إذا وقع في الأدلة الظنية ما ظاهره المعارض فلا يخلو: إما أن يمكن الجمع ولو بوجه ما. وإما أن لا يمكن الجمع أصلاً فما أمكن الجمع فيه يجمع ويعمل بالدليلين، وذلك في صبر: منها: تخصيص العام بالخاص... ومنها: تقييد المطلق بالمقيد. ومنها: حمل الظاهر المحتمل لمعنى مرجوح على المرجوح، حيث دلت دليل على منع العمل به، وهو: التأويل. ومنها حمل الجمل على المين. وكذا إذا تأخر المعارض بأن يكون ناسخاً فقد عمل بالدليلين كل منهما في وقت؛ بالنسوخ أولاً، ثم بالناسخ بعد ذلك. والجمع بين الدليلين لا ينحصر في ذلك، بل قد يقع في غيره"<sup>(٢)</sup>.

والصحيح عند كثير من الأصحاب تطبيق هذه القاعدة على الروايات المتعارضة عن الإمام أحمد؛ ذلك أنهم قرروا "أن نصوص الأئمة بالإضافة إلى مقلديهم كنصوص الشارح بالإضافة إلى الأئمة"<sup>(٣)</sup>؛ ولذا قال ابن بدران:

(١) انظر: المدة في الأصول (١٠٩/٣)؛ شرح مختصر الرضا (٦٨٧/٣)؛ التمهيد شرح

التحرير (٤١٣١/٨).

(٢) التمهيد شرح التحرير (٤١٣٦/٨).

(٣) انظر: شرح مختصر الرضا (٦٤٦/٣)، زهرة الخاطر لمعاصر (٤٤٦/٢)، ولا ريب أن إلحاق نصوص الأئمة بنصوص الشارح هذا الإخلاق غير سائب، وما كان أحد من الأئمة يرضى أن يعمل كلام أحد من البشر عزلة كلام الشارح.

"كانوا إذا وجدوا عن الإمام في مسألة قولين عدلوا أولاً إلى الجمع بينهما بطريقة من طرق الأصول؛ إما بحمل عامٍّ على خاصٍّ أو مطلقٍ على مُقَيَّد. فإذا أمكن ذلك كان القولان مذهبه. وإن تعذر الجمع بينهما وعُلم التاريخ لاختلاف الأصحاب؛ فقال قوم: الثاني مذهبه، وقال آخرون: الثاني والأول، وقالت طائفة: الأول ولو رجع عنه... بأن تجهل التاريخ فمذهبه أقرب الأقوال من الأدلة أو قواعد مذهبه"<sup>(١)</sup>.

وقد خالف في هذا جماعة من الأصحاب فلم يُقبلوا النسخ بين الروايات المتعارضة ولو عُلِم تاريخهما، بل ولو صرح الإمام بوجوهه عن الرواية المتقدمة، وقد تقدم الكلام عن ذلك قريباً<sup>(٢)</sup>.

وكذا وقع الاختلاف بين الأصحاب في الجمع بين الروايات المتعارضة، يقول ابن حمدان: "إن كان أحد قوليه عاماً أو مطلقاً والآخر خاصاً أو مقيداً خُصِل العام على الخاص والمطلق على المقيد، جمعاً بينهما بحسب الإمكان، وقيل: يعمل بكل قول في محله وفاءً بمقتضى اللفظ..."<sup>(٣)</sup>. وكذا حكى هذا الخلاف ابن تيمية، فقال: "ويخص كلامه بخاصه في مسألة واحدة، وقيل: لا..."<sup>(٤)</sup>.

والصحيح من المذهب هو الجمع بين الروايات المتعارضة ما أمكن، قال المرادوي: "...إذا نُقِلَ عن الإمام أحمد في مسألة قولان أو قول، فنظر فإن أمكن الجمع ولو بحمل عامٍّ على خاصٍّ أو مطلقٍ على مقيدٍ على الأصح فالتولان مذهبه، ويُحمل كلُّ منهما على ذلك التحمل. وإن تعذر الحمل فتارة يُعلم تاريخ القولين أو الأقوال وتارة يُجهل، فإن جهل أسبقتهما فالصحيح من

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص ١٢٦).

(٢) تقدم الكلام عن ذلك في الفصل الثاني؛ أثبت الأصحاب للروايات التي رجع عنها الإمام.

(٣) صفة الفتوى (ص ٩٩).

(٤) المسودة (ص ٤٧٢).

المذهب أن مذهبه من القولين أو الأقوال أقربهما من الأدلة أو قواعد مذهبه... وإن علم أسبقهما فاصحح من المذهب أن الثاني مذهبه وهو ناسخ للأول<sup>(١)</sup>. وكذا قال ابن حمدان: "إن نقل عنه في مسألة واحدة قولان مختلفان، ولم يصرح هو ولا غيره برجوعه عنه، فإن أمكن الجمع بينهما بحملهما على اختلاف حالين أو محلين، أو بعمل عامهما على خاصتهما ومطلقتهما على مقيدتهما على الأصح فيهما، اختاره ابن حامد، فكل واحد منهما مذهبه"<sup>(٢)</sup>.

غير أن الخلاف بين الأصحاب في هذا قدم، ولقد اختار إثبات الروايتين وعدم الجمع بينهما جماعة من المتقدمين، منهم: غلام الخلال أبو بكر عبدالعزيز، وقد حكى ذلك عنه تلميذه ابن حامد فقال: "الرواية إذا كانت عامة اللفظ في مكان، وجاء عنه فيها الجواب في مكان آخر بالتفصيل والبيان... فقد يحتمل في مذهبه عندي وجهين: أحدهما: أن يُقتضى بالتفسير ويسقط ما كان من جوابه مطلقاً، ويكون ذلك بمثابة الجواب إذا كان بغير مقارنة سواء؛ إذ المذهب كله في حال واحد مجمع، وهذا عندي هو المذهب الذي يعمل عليه، وبه قال الحنفي... فأما عبدالعزيز فالأغلب فيما نقله في كتابه عن أبي عبد الله أنه يأخذ بالإطلاق نصّ جوابه، ولا يجعل للشرائط دليل الخطاب ولا غيره تأثيراً. وأما بنية الأعم على الأخص فإنه في أكثر أحواله الإطلاق من غير تفصيل، وأنه ينقل ما رواه الجماعة من اللفظ الخاص والعام، ولم يبن بعض ذلك على بعض، بل يأتي بما يختاره هو من الروايات، وعلى هذا عامة أصحابنا أيضاً، وأنه يؤدي ما أطلقه وما فسره ويعمل في ذلك روايتين، وينظر ما أوجبه من الروايات ويصور إليه"<sup>(٣)</sup>.

ومع أن الأصحاب صححوا في الأصول أنه يتعين الجمع بين الروايات ما

(١) التحرير شرح التحرير (٨/٣٩٥).

(٢) صفة الفتوى (ص ٨٥).

(٣) كحذيب الأحرية (ص ٩٣-٩٩).

أمكن ذلك، إلا أنه لا ريب عندي أن كثيراً من اختلاف الرواية عن الإمام أحمد لو تأملناه لوجدناه من قبيل تعارض العام مع الخاص و المطلق مع المقيد ونحو ذلك<sup>(١)</sup>. ولعل مما يزيد من تأثير هذا الأمر في اختلاف الرواية عند الإمام أحمد أن كثيراً من المسائل التي نُقل فيها روايتان تتعارضتان على وجه العموم والخصوص أو الإطلاق والتقييد يشت الأصحاح محاولة بعضهم الجمع بين الروايتين، فننقل على ألها رواية ثالثة في المسألة.

#### • أمثلة تطبيقية:

المسألة الأولى: ابتداء عدّة من طلقها زوجها أو مات عنها وهو غائب اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في ابتداء عدّة من طلقها زوجها أو مات عنها وهو غائب عنها، فنقل الأصحاب عنه روايتين<sup>(٢)</sup>:

الرواية الأولى: أن عدتها من يوم مات أو طلق. قال شيخ الإسلام في اختياره: "هو المشهور عنه". وقد نصّ عليها الإمام في رواية صاح، والكوسج<sup>(٣)</sup>.

(١) من أمثلة ذلك ما أورده ابن رجب في القواعد (ص ٣٢٥)، حيث قال: "...الرهون التي لا يعرف أهلها نصّ أحمد على حوزة الصدقة كما في رواية أبي طالب وأبي عمار وغيرهما، وتأوله القاضي في: الجرد وابن عقيل على أنه تعذر فإن الخاكهم؟ لما روى عنه أبو طالب أيضاً: إذا كان عنده رهن وصاحب غائب وخاف مساده يأتي السلطان ليأمر ببيعته ولا يبيعه بغير إذن الساطان. وأنكر ذلك الشيخ محمد الدمن وغيره، وأقروا بالصرص على وجوبها؛ فإن كان كذلك معروفاً لكنه غائب رفع أمره إلى السلطان، وإن جهل حاز التصرف فيه بدون حاكمهم..."

(٢) انظر: كتاب الروايتين (٢١٥/٢)، المنع لابن ابننا (١٠١٧/٣)، الخذية (٦٠/٢)، المغني (٣٠٧/١١)، الكافي (٣١٦/٣)، انحر (١٠٦/٢)، الشرح الكبير (٩٨/٢٤)، الفروع (٥٥٠/٥)، الاختيارات الفقهية (ص ٢٨١)، تتركسني (٥٨٣/٥)، المبدع (١٣٣/٨) الإنصاف (٩٨/٢٤).

(٣) انظر: مسائل صالح (٢٩٨)، والكوسج (٩٧٦).

قال في الهداية والكافي: "هي أصح الروايتين". والمذهب علي هذه الرواية عند المتأخرين<sup>(١)</sup>.

الرواية الثانية: إن ثبت ذلك بينة فمن يوم مات أو طلق، وإلا فمن يوم بلغها الخبر. نص عليها في رواية ابن هانئ<sup>(٢)</sup>، وهي ظاهر رواية حوب<sup>(٣)</sup>. قال في الروايتين: "قال أبو بكر: لا خلاف عن أبي عبد الله أن العدة تحجب من حين الموت أو الطلاق. إلا ما رواه إسحاق...". والذي يظهر لي أن الروايتين من قبيل تعارض الحمل مع المبين؛ فالرواية الأولى مجملة، والرواية الثانية فصنة الحكم فيما لو لم تثبت بينة على يوم وفاة الزوج أو طلاقه.

المسألة الثانية: التيمم بالرمل: يجوز التيمم بكل تراب طاهر له غبار يعلق باليد؛ ولا يصح التيمم بما لا غبار عليه كالحجر والطين، وقد اختلفت الرواية في التيمم بالرمل، فنقل أكثر الأصحاب في ذلك روايتين<sup>(٤)</sup>:

الرواية الأولى: أن التيمم لا يصح إلا بالتراب؛ فلا يصح بالرمل. قال القاضي في الروايتين: "نقلها الميموني"، وكذا نقلها ابن القيم عن خط أبي يعلى من مسائل أحمد بن خالد البرائي: "احتج للتيمم لا يجوز بغير تراب بقوله تعالى: ﴿فَتَتِمُّوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾"<sup>(٥)</sup>. قال الزركشي وصاحب المدغ: "هذا أشهر

(١) انظر: شرح المنهاج (٢٢٤/٣)، كشاف القناع (٤٦٤/٥).

(٢) مسائل ابن هانئ (١١٠٠، ١١٥٤، ١١٦٠، ١١٦٣).

(٣) مسائل حوب (٨٢٤).

(٤) انظر: كتاب الروايتين (٨٩/١)؛ مستوعب "العبادات" (٢٩٣/١)، الفتي (٣٢٥/١)، الكافي

(٧٠/١)، الشرح الكبير (٢١٦/٣)، صفة الفتوى (ص ٨٦)، الرعاية الصغرى (٥٢/١)،

شرح العمدة لابن تيمية "الظهارة"<sup>(٦)</sup> (ص ٤٤٧)، مجموع الفتاوى (٣٦٤/٢١)، الفروع

(٢٢٣/١)، الاختيارات الفقهية (ص ٢٠)، الزركشي (٣٣٩/١)، المدغ (٢١٩/١)

الإنصاف (٢١٤/٢).

(٥) سورة المائدة: الآية (٦).

(٦) بدائع الفوائد (٨٩/٤).

الروايات عن أحمد واختيار عائمة أصحابه"، وقال المردوي: "هذا المذهب، وعليه جواهر الأصحاب، وقطع به كثير منهم". والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين<sup>(١)</sup>.

الرواية الثانية: يجوز التيمم بالرمل. قال الزركشي: "أوما إليها في رواية أبي داود وغيره"، ولفظه عند أبي داود: "قلت لأحمد: التيمم بالرمل؟ قال: كأي أتوقى التيمم بالنورنيخ والنورة والرمد، والرمل أسهل من الرمد"<sup>(٢)</sup>.

وقد حاول القاضي الجمع بين هاتين الروايتين؛ حيث قال في كتاب الروايتين: "يمكن أن يُحمل ذلك على اختلاف حالين، فالوضع الذي قال: لا يجزيه، إذا لم يكن له غبار، والموضع الذي قال: يجزيه، إذا كان له غبار، ومن قبل القاضي حاول الخلل أيضاً اجمع بين الروايتين؛ إذ يقول صاحب المبدع: "جمله الخلل على عدم التراب وكان له غبار، وشرط القاضي الغبار دون العدم". وعلى كلا الجمعين فلا اختلاف بين الروايتين؛ ولذا قال الزركشي عن جمع القاضي: "القاضي يعمل قوله بالجواز على ما إذا كان له غبار، وقوله بالمنع على عدم الغبار، فلا خلاف عنده".

على أن أكثر الأصحاب أقروا هذه الرواية على ظاهرها وأثبتوا اختلاف الرواية في المسألة. قال ابن تيمية في شرح العمدية: "جملها القاضي على رمل فيه تراب، وأقرها بعض أصحابنا على ظاهرها"، وكذا قال صاحب الإنصاف: "قال صاحب النهاية: يجوز التيمم بالرمل مطلقاً، نقلها عنه أكثر الأصحاب". وعلى ذلك جرى أكثر الأصحاب فأثبتوا اختلاف الرواية عنه في التيمم بالرمل، فنقلوا روايتين: الإجزاء مطلقاً وعدمه مطلقاً. وزاد بعضهم<sup>(٣)</sup> فأثبت الروايتين التاليتين

(١) انظر: شرح المنهاج (٩٢/١)، كشف القناع (١/١٧٧).

(٢) مسائل أبي داود (ص: ١٦).

(٣) كما في الفروع والبدع والإنصاف، وغيرها.

أو إحداهما: الإجزاء عند فقد الماء والتراب، والإجزاء إن كان الرمل له خيار.

المسألة الثالثة: اللفظ الذي تتعلق به الوكالة

اختلفت الرواية عن الإمام أحمد فيما تعتقد به الوكالة<sup>(١)</sup> من الأنفاظ، فنقل عنه روايتان<sup>(٢)</sup>:

الرواية الأولى: إن الوكالة تصح بكل قول يدل على الإذن؛ كقوله: وكنتك في كذا أو فوضته إليك أو أذنت لك فيه أو بعه أو أعتقه أو كاتبه نحو ذلك. قال ابن مفلح: "نص عليه"<sup>(٣)</sup>. وقال أبو الخطاب: "هذا ظاهر كلام أحمد في رواية الجماعة"<sup>(٤)</sup>. وهذه الرواية جزم أكثر الأصحاب؛ فلم يذكروا في المسألة اختلافاً<sup>(٥)</sup>. والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين<sup>(٦)</sup>.

الرواية الثانية: أنه يُعتبر فيه لفظ التوكيل. وقد أخذ هذه الرواية كل من أثبتها من رواية جعفر بن محمد؛ حيث قال: "إذا قال: بيع هذا، ليس بشيء حتى يقول: قد وكنتك"<sup>(٧)</sup>.

وقد حاول القاضي الجمع بين الروایتين، وحالفه في ذلك جماعة من الأصحاب، حيث قال ابن مفلح: "...تأوله القاضي على التأكيد؛ لنصه على

(١) قال البيهقي في المظلع على ترتيب النسخ (ص ٣٥٨): "الوكالة بفتح الراء وكسرها: التصريح"، وأما اصطلاحاً فعرّفها ابن الجار في المستقى (٢٩٩/٢) والخصاوي في الإقناع (٤٦١/٣) فقالا: "الوكالة: استئابة حائز التصرف مثله فيما تدعوه النيابة".

(٢) انظر: القسدية (١٦٦/١)، السرمعية الصغرى (٣٧٣/١)، الفروع (٣٤٠/٥)، المبدع (٣٥٥/٤) الإنصاف (٤٣٦/٣).

(٣) الفروع (٣٤٠/٥).

(٤) القسدية (١٦٦/١).

(٥) انظر: القسرى (٢٠٣/٧)، كافي (٢٤٢/٦)، المحرر (٣٤٩/١)، المشرح الكبير (٤٣٦/٣).

(٦) انظر: شرح المنهى (٣٠٠/٦)، كشف القناع (٤٦١/٣).



العقاد البيع باللفظ والمعاطاة، كذا الموكالة. وقال ابن عقيل: هذا دأب شيوخنا؛ أن يحمل نادر كلام أحمد فقه على أظهره؛ ويصرفه عن ظاهره، والواجب أن يقال: كل لفظ رواية، ويصحح لصحيح؛ قال الأزرقي: ينبغي أن يقول في المذهب على هذا؛ لئلا يصير المذهب رواية واحدة...»<sup>(١)</sup>.

المسألة الرابعة: حكم العقبة:

اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في حكم العقبة<sup>(٢)</sup>، فنقل عنه أكثر الأصحاب روايتين<sup>(٣)</sup>:

الرواية الأولى: أن العقبة سنة مؤكدة. قال الزركشي: "هو المعروف عن أحمد"<sup>(٤)</sup>. نص عليها في رواية زياد بن أيوب الطوسي، حيث قال: "سأله عن العقبة؟ فقال: ليست بواجبة"<sup>(٥)</sup>. وكذا نص على عدم وجوب العقبة في رواية الفضل بن زياد وأحمد بن القاسم والأثرم؛ وقد ساق ابن القسم ألفاظ أحمد في ردائهم<sup>(٦)</sup>. وحزم بهذه الرواية الشيخان والشافع وغيرهم؛ فلم يذكروا في المسألة

(١) الفروع (٥/٣٤٠)، وانظر: الإصناف (٣/٤٣٦).

(٢) قال البعلبي في المطلع على أبواب الفقه (ص ٢٠٧): "العقبة في الأصل: صرف الخبز، وشعر كل مولود من الناس والبهائم الذي يولد عليه، قاله الجوهري. وقال غيره: العقبة؛ الذبيحة التي تذبح عن المولود يوم سابعه. وأصله من التقي؛ الشيء، فقيت حيث سبقت هذه النساة عقبة لأنه يشق حلقها، وقيل: سميت عقبة باسم الشعر الذي على رأس الغلام، وهو أنسب من الأولى".

(٣) انظر: الفدية (١/١١١)، التمام لما صرح من الروايتين عن الإمام (ص ٦٤)، المستوعب "المباديات" (٤/٣٧٩)، الرعاية لتفغري (١/٢٥٧)، تحفة المودود (ص ٦٤)، الفروع (٣/٥٥٦)، الزركشي (٧/٤٩)، المذبح (٣/٢٠٠)، الإصناف (٩/٤٣٢).

(٤) شرح الزركشي (٧/٥٠).

(٥) طبقات اختلفة (١/١٥٦)، بذائع الفوائد (٤/٦٥).

(٦) تحفة المودود (ص ٦٤-٦٦).

اختلافاً عن الإمام أحمد<sup>(١)</sup>. والذهب على هذه الرواية عند المتأخرين<sup>(٢)</sup>.  
الرواية الثانية: أن العقبة واجبة. وليس هذه الرواية نص صريح عن أحمد، بل استظهره بعض الأصحاب من لفظ الإمام في بعض مروياته، ولذا قال أبو الخطاب: "هي سنة مؤكدة عند عامة أصحابنا، ويحتمل كلام أحمد رحمه الله وجوبها؛ لأنه قال في رواية إسماعيل بن سعيد فيمن يجزه والده: إنه لم يعق عنه، هل يعق عن نفسه؟ فقال: ذلك على الوالد. ولقطة: "على" تقتضي الوجوب. وقال في رواية حنبل: أرجو أن تجزى الأضحية عن العقبة إن لم يعق<sup>(٣)</sup>. وظاهر الإجزاء يستعمل في الواجب<sup>(٤)</sup>، ومثل هذا قاله السامري<sup>(٥)</sup>. وقال ابن القيم: "قد حكى أصحاب أحمد عنه في وجوبها روايتين، وليس عنه نص صريح في الوجوب، ونحن نذكر لصوصه. قال الخلل في الجامع: "ذكر استحباب العقبة وأنها غير واجبة..."، فساق ألقاظ الإمام أحمد من رواية أبي داود والفضل بن زياد وأحمد بن القاسم والأثرم وحنبل وأبي الحارث وابن هانئ وجعفر بن محمد وصالح، ثم قال: "فهذه لصوصه كما ترى..."<sup>(٦)</sup>.

(١) المغني (٣٩٣/١٣)، الكافي (٤٧٦/١)، المحرر (٢٥١/١)، الشرح الكبير (٤٣٦/٩).

(٢) انظر: شرح المنهاج (٨٩/٢)، كشف القناع (٦٤/٣).

(٣) وقال عبد الله في مسأله (١٧٩): "سألت أبي عن العقبة يوم الأضحية، وهل يجوز أن تكون أضحية وعقبة؟ قال: لا، إما عقبة وإما أضحية، على ما سئلت. وقد نقل ابن القيم

في تحفة المودود (ص ٩٧) رواية عبد الله وحنبل المتألفين ونقل قبليهما عنه من رواية

اليصموني أنه سئل عنها فقال: لا أخرى، ثم قال ابن القيم: "هذا يقتضي ثلاث روايات عن

أبي عبد الله: إحداها: إجازها معها، والثانية: وتزعمها عن أحدهما، والثالثة: التوقف."

(٤) النهاية (١١١/١).

(٥) المستوعب "العبادات" (٣١١/٤).

(٦) تحفة المودود (ص ٩٤-٩٦).

### خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم الرسالات، فقد خلص الباحث من خلال هذا البحث المتواضع إلى فوائد جمة من أبرزها ما يلي:

الأولى: أن قدراً ليس بالقليل من المسائل التي اختلفت فيها الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله إنما يرجع اختلاف الرواية عنه فيها بسبب توسيع الأصحاب في نسبة الروايات إلى الإمام أحمد من جهة فعله أو من جهة قياس أو مفهوم قوله.

الثانية: أن أصحاب الإمام أحمد قد أتيوا في كتب الفقه جملة من الروايات قد صرح الإمام بوجوه عنها نص على خلافها، وقد كان ذلك أحد أسباب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد في كثير من المسائل.

الثالثة: أن كثيراً من الروايات المعارضة يمكن الجمع بينها من قبيل حل العام على الخاص والمطلق على المقيّد والجمل على المبين ونحو ذلك.

الرابعة: أن اختلاف طرق الأصحاب في تحوير محل اختلاف الرواية عن الإمام أحمد قد كان من أسباب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد في الكثير من المسائل.

الخامسة: أن من مصنفات الحنابلة ما غني بجمع الروايات المنقولة عن الإمام أحمد رحمه الله، فعلى الباحثين في فقه الحنابلة عند النظر في هذه الكتب التنبيه إلى أن العناية في هذه المصنفات كانت منصبة على استقراء وحصر كل الروايات التي نقلت عن الإمام أحمد رحمه الله في كل مسألة، ومن هذه الروايات ما يصح نسبه منها إلى الإمام أحمد ومنها ما لا يصح؛ ولذا اجتمع في هذه المصنفات من الروايات المعارضة ما يجتمع في غيرها.

وصلّى الله وسلّم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،  
والحمد لله رب العالمين.

## فهرس المصادر والمراجع

١. الأخبار العلمية من الاختيارات: للعلية شيخ الإسلام ابن تيمية، لعلاء الدين علي بن محمد البسي (٨٨٠٣هـ)، تحقيق: أحمد بن محمد بن حسن خليل، الرياض: دار العاصمة، ط الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٢. الإرشاد إلى سبل الرشاد، للشيخ محمد بن أحمد بن محمد بن أبي موسى الهاشمي (٤٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبدالحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٣. أسباب اختلاف الفقهاء، لشيخ ملي الحنيف، القاهرة: دار الفكر العربي، ط الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٤. أصول الفقه، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي (٥١٠هـ)، تحقيق: د. فهد بن محمد السحان، الرياض - مكتبة الفيكان، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٥. الإفصاح عن معاني الصحاح، لمون الدين يحيى بن محمد بن هبيرة (٥٦٠هـ)، الرياض - المؤسسة السميدية، ط: ١٣٩٨هـ.
٦. الإنجاء، شرف الدين أبي النجا موسى الحجازي المقدسي (٩٦٨هـ)، (مطبوع مع شرحه: كتاب القناع)، مراجعة وتعليق: هلال مسلحي مصطفى هلال، بيروت، عالم الكتب، ط: ١٤١٣هـ - ١٩٨٣م.
٧. الانتصار في المسائل الكبار، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكنوداني (٥١٠هـ)، تحقيق: د. سليمان العمور ود. عوض العوفي ود. عبدالعزيز البعيمي، الرياض - مكتبة الفيكان، ط: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٨. الإنصاف في معرفة الزايع من خلاف على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل، لعلي بن سليمان المرادي (٨٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبدالحسن التركي، مصر - دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٩. بدائع الفوائد، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، بيروت - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
١٠. تاريخ بغداد، للمصطفى أبي بكر أحمد بن عني الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، بيروت، دار الكتاب العربي.
١١. النجوم شرح التحرير في أصول الفقه، لمعلامة علاء الدين علي بن سليمان المرادي (٨٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد بن محمد السراج، الرياض - مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٢. تحفة المودود بأحكام الملوك، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، الرياض - دار عالم الكتب، ط: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١٣. تصحيح الفروع (مع كتاب الفروع)، لعلاء الدين أبي الحسن عني بن سليمان المرادي (٨٨٥هـ)، حققه: عبدالمطيف السبيكي، واجه: عبدالستار أحمد فراج، بيروت - عالم الكتب، ط: الرابعة،

١٤. تغريب التهذيب، للسافظ أحمد بن علي بن حجر، مستطاب (١٨٥٦هـ)، تحقيق: الشيخ محمد عوف، نشر حلب - دار الرشيد، ط: الثالثة، ١٩٤١هـ - ١٩٩١م.
١٥. الصمام لما صح في الروايات والثلاث والأربع عن الإمام والمختار من الوجهين عن أصحابه الثغرين الكرام، للفاضل أبي الحسن محمد بن أبي علي (٥٣٦هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن محمد الطيار، د. عبد العزيز بن محمد بن عبدالله المدائني، الرياض - دار الفارسية، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.
١٦. التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب عفيف بن أحمد الكلوثاني (٥١٠هـ)، تحقيق: د. مفيد محمد أبو عيشة، د. محمد علي إبراهيم، مكة - مركز البحث العلمي وإحياء التراث العلمي بجامعة أم القرى، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.
١٧. قديب الأجيال، لأبي عبدالله الحسن بن حامد الحلبي (٤٠٣هـ)، تحقيق: السيد صبيح السامرائي، بيروت - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٨. الجوهر المنفرد في طبقات مشاهير أصحاب أحمد، لابن الجوزي يوسف بن الحسن بن عبد الحمادي (٤٠٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سيمان العيسى، القاهرة - مكتبة الخانجي، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٩. التو المنفرد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، غير الدين عبد الرحمن بن محمد العليبي الحلبي (٩٢٨هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان العبدون، الرياض، مكتبة التوبة، ط: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٢٠. دليل الطالب على مذهب الإمام الميراث أحمد بن حنبل، مع حاشية الشيخ محمد بن مانع (١٣٨٥هـ)، للشيخ مرمي بن يوسف الكرمي (١٠٣٣هـ)، بيروت - المكتبة الإسلامية، ط: الثالثة، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
٢١. رؤوس المسائل الخلافية بين جمهور الفقهاء، لأبي الموهب الحسين بن محمد العسكري (من علماء القرن الخامس)، تحقيق: الدكتور خالد بن سعد الغيلان، الرياض - دار إحياء، ط: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٢. الرعاية الصغرى، لأحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان الحارثي (٦٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور ناصر بن سعود السلامة، الرياض - دار إحياء للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ.
٢٣. الورج، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم، حوزة (٧٥١هـ)، بيروت - دار الكتب العلمية، ط: بدون، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٢٤. روضة الناظر ووجه المناظر، لطوق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة (١٢٠١هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم ابن علي بن محمد السلة، الرياض - مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٢٥. زاد المعاد في هدي خير العباد، تشرح للنسب أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم الحوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبدالقادر الأرناؤوط، بيروت - مؤسسة الرسالة، الكويت - مكتبة دار الإسلامية، ط: الثالثة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٦. سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن - سورة (٥٢٧٩ هـ)، تحقيق: أحمد محمد حكر. محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت - دار إحياء التراث العربي.
٢٧. سنن أبي داود، سليمان بن الأديب: السجستاني (٥٢٧٥ هـ)، تحقيق: عورت عبيد الدعاس، عادل السيد، حمص - دار الحديث، ط: الأولى، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م.
٢٨. سنن ابن ماجه، لأبي عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٥٢٧٣ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباني الحلبي.
٢٩. سنن النسائي (النجاشي)، للإمام أحمد بن شعيب النسائي (٢٣٠٣ هـ)، حلب - مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٣٠. شرح التوركتشي على مختصر الحلبي، لشمس الدين محمد بن عبدالله التوركتشي (٥٧٧٣ هـ)، تحقيق: عبدالله بن عبدالرحمن الطويل، الرياض - شركة البعثات، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
٣١. شرح العمدة "كتاب الطهارة"، لشيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية (٧٢٨ هـ)، تحقيق: الدكتور سعود ابن صالح العطيشان، الرياض - مكتبة الميكان، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ.
٣٢. الشرح الكبير، لشمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن أبي عمر القاسمي (٩٨٢ هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبدالحسن التركي، مصر - دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٣٣. شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير، محمد بن أحمد عبدالعزیز القنوجي ابن النجار الحلبي (٩٧٢ هـ)، تحقيق: د. محمد الزحيلي، د. توبه حماد، مكة - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٤٠٨ هـ.
٣٤. شرح مختصر الروضة، لتجم الدين سليمان بن عبدالقوي الطولي (٧١٦ هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالحسن التركي، بيروت - مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
٣٥. شرح منتهى الإردادات (دلائل أوفى النبي لشرح المنتهى)، لمصنوع بن يونس البهوتي (١٠٥١ هـ)، نشر: بيروت - دار الفكر.
٣٦. شرح المنهاج لبينصاري في علم أصول الفقه، لشمس الدين محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني (٧٤٩ هـ)، تحقيق: د. عبدالكريم بن مني التمهة، نشر: الرياض مكتب الرشد، ط: أولى، ١٤١٠ هـ.
٣٧. صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (٢٥٦ هـ)، إستانبول، المكتبة الإسلامية، ط: ١٩٨١ م.
٣٨. صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: القاهرة - دار إحياء الكتب العربية.
٣٩. صفة الفتوى والمفتي والنسفي، لأحمد بن حمدان الحراني الحلبي (٦٩٥ هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت - المكتب الإسلامي، ط: الثانية، ١٣٩٤ هـ.
٤٠. طبقات الحنابلة، للفاخر أبي الحسين محمد بن أبي يعلى (٥٢٦ هـ)، تحقيق: محمد حامد الشافعي، بيروت

- دار المعرفة (ط: مصورة).

٤١. العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى محمد بن الحسين الثراء البغدادي (٥٤٥هـ)، تحقيق: د. أحمد بن علي سير الميازي، الرياض، ط: أولى، ١٤٠٠هـ - ١٤١٠هـ.

٤٢. عمدة الطالب، للإمام منصور بن يوسف البهوتي (١٠٥١هـ)، (مطروح مع شرحه: هداية النواغب).

٤٣. غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والتهنيء، للشيخ مرمي بن يوسف الكرمي الحنبلي (١٠٣٣هـ)، الرياض - المؤسسة السعيدية، ط: الثاني.

٤٤. الفقيه لطيفي طريق السلق، للإمام عبد القادر بن موسى الجليلي (٥٦٩هـ)، دمشق - دار الآثار.

٤٥. الفروع، لتسعين الدين محمد بن مفلح القنسي (٧٦٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف السبيعي، راجعه: عبد الستار أحمد فراج، بيروت - عالم الكتب، ط: الرابعة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٦. القاموس المحيوط، للعلامة محمد الدين محمد بن يعقوب الفهري آبادي (٨١٧هـ)، بيروت - مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٧. القواعد، للحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، بيروت - دار الفكر، ط: بدون.

٤٨. القواعد والقوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام القرعية، للإمام علاء الدين أبي الحسن ابن اللحام (٨٠٣هـ)، تحقيق: محمد محمد الفقي، بيروت - دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٩. الكافي في فقه الإمام البجل أحمد بن حنبل، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة (٦٢٠هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، بيروت - المكتب الإسلامي، ط: الثالثة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م.

٥٠. كشف القناع عن من الإقناع، منصور بن يوسف بن إبراهيم البهوتي (١٠٥١هـ)، مراجعة وتعليق: هلال مصباحي، مصطفي هلال، بيروت - عالم الكتب، ط: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥١. المدع في شرح النقع، ليوهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح (٨٨٤هـ)، نشر: بيروت - المكتب الإسلامي، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٥٢. مجموع فتاوي شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، أمر بطبعه: خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، ١٤٠٤هـ.

٥٣. المحرر في الفقه، طبع الدين عبد السلام بن تيمية (٦٥٢هـ)، القاهرة - مطبعة المكتبة الخمدية، ط: ١٣٩٩هـ - ١٩٥٠م.

٥٤. المحصول في علم أصول الفقه، لفتوح الدين محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ)، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العنوازي، نشر: الرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: أولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٥. المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للإمام علاء الدين أبي الحسن ابن النعمان (٨٠٣هـ)، تحقيق: الدكتور محمد مظهر فدا، مكة المكرمة - جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الشريعة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٥٦. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد القادر بن بدران الدمشقي (١٣٤٦هـ)، تحقيق: د.

## فهرس الموضوعات

|   |     |
|---|-----|
| المقدمة.....  |     |
| المقدمة.....  | ٢٥٧ |
| الفصل الأول: توسع بعض الأصحاب في نسبة الروايات إلى الإمام.....    | ٢٦٤ |
| البحث الأول: نسبة المذهب إلى الإمام من جهة القياس.....            | ٢٦٥ |
| البحث الثاني: نسبة المذهب إلى الإمام من جهة المفهوم.....          | ٢٧٢ |
| البحث الثالث: نسبة المذهب إلى الإمام من جهة فعله.....             | ٢٧٤ |
| الفصل الثاني: إحياء الأصحاب لروايات رجع عنها الإمام.....          | ٢٧٩ |
| الفصل الثالث: اختلاف طرق الأصحاب في تحرير محل اختلاف الرواية..... | ٢٩١ |
| الفصل الرابع: عدم جمع بعض الأصحاب بين الروايات المتعارضة.....     | ٣٠٤ |
| خاتمة.....  | ٣١٣ |
| فهرس المصادر والمراجع.....  | ٣١٤ |
| فهرس الموضوعات.....   | ٣٢٠ |

